

معرض الجلسة رقم 734

التاريخ: الثلاثاء 23 ذو الحجة 1431 (30 نونبر 2010)

الرئاسة: المستشار السيد حسن بيجديكن، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وستة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد حسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

الله يخليكم، أطلب من المجلس الموقر الوقوف من أجل قراءة الفاتحة على ضحايا الأمطار الأخيرة.

الجميع وقوفا:

"بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين،

الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، إياك نعبد وإياك

نستعين، اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين

أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين"

آمين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية مع جلسة عمومية، تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 52.09 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية

الأحياء البحرية، المحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية، وعلى مشروع قانون رقم 14.08 يتعلق ببيع السمك بالجملة.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الصناعة والتجارة بتأجيل الأسئلة الموجهة لوزارته إلى جلسة لاحقة، ويطلب السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي، والتي سنتولى الإجابة على الأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية، بتأخير الأسئلة الموجهة لقطاع التربية إلى ما بعد الأسئلة الموجهة لقطاع الاتصال.

كما توصلت الرئاسة بمراسلتين، الأولى من السيد رئيس الفريق الاستقلالي والثانية من رئيس الفريق الحركي، يخبران من خلالها المجلس بتأجيل السؤالين الموجهين للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة إلى جلسة لاحقة.

ومراسلة من رئيسة الفريق الاشتراكي، تخبر من خلالها المجلس بتأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول التعليم الخصوصي والسؤال الموجه للسيد وزير الاتصال حول الصورة النمطية للمرأة والطفل في وسائل الإعلام إلى جلسة لاحقة.

وكذلك بمراسلة من رئيس فريق التجمع الدستوري الموحد، يخبر من خلالها المجلس بتأجيل السؤال الفريد الموجه للسيد وزير الشباب والرياضة إلى جلسة لاحقة.

بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 30 نونبر:

- عدد الأسئلة الشفهية: 9 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 6 أسئلة؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 6 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بستة (6) طلبات إحاطة، الكلمة لفريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد عبد اللطيف أوممو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي في إطار ما تسمح به مقتضيات المادة 128 من القانون التنظيمي الداخلي لمجلسنا الموقر أن أحيط علما إلى مسألة تزعزع النظام البرلماني ومسألة أعتبرها تزعزع النظام البرلماني وعلاقاته عبر الدول التي تربطها علاقات وتقاليد راسخة وقديمة.

نوع من المسؤولية على الأقل لنستيقظ، على أن علينا واجب للدفاع عن هذا البلد من خلال وظائفنا ومهامنا كبرلمانيين؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق التجمع الدستوري الموحد.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الرئيس، أتدخل باسم فريق التجمع الدستوري الموحد لإحاطة المجلس الموقر علما بالنجاح منقطع النظير الذي حققته المسيرة الخضراء الثانية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء يوم الأحد 28 نونبر 2010.

تلك المسيرة، السيد الرئيس، التي شارك فيها ثلاثة ملايين مغربي، أبو إلا أن يستنكروا الحملات المغرضة والمؤامرات الدنيئة التي تحيكتها بعض اللوبيات السياسية المعادية للمغرب ضد القضية الترابية، ثلاثة ملايين مغربي هتفوا بصوت واحد: "لا للابتزاز السياسي" " لا للظلم والحيف الإعلامي ضد المغرب".

ثلاثة ملايين مغربي أكدوا، السيد الرئيس، عزمهم واستعدادهم للتضحية في سبيل وحدة المغرب، وأعلنوا تجندهم وراء جلالة الملك محمد السادس نصره الله للاستمرار في أورش الديمقراطية والتنمية بالبلاد.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

فكما كانت هذه المسيرة التاريخية ملحمة للتعبير السلمي والحضاري في رفض الظلم والتعامل اللاعادل والتمحيز على المغرب ووحدته الترابية، فإنها كذلك رسالة قوية وجس نبض مؤكد لما سيواجهه كل من ظن أنه قادر على تهديد المغرب أو المساس بأي شبر من أراضيه، فالمغرب المسالم والمتحضر والديمقراطي يعرف كيف يصون مكاسبه ويدافع عن حقوقه المشروعة وعن ثوابته بكل ما يملك شعبه من قوة وإرادة ووحدة صف واستعداد للتضحية بالأرواح والدماء والأبناء في سبيل الوطن.

وأريد أن أختتم بالقول، السيد الرئيس، أننا نجتاز مرحلة دقيقة من تاريخنا، وعلينا أن نقبى التعبئة واليقظة المطلقة والدائمة في مواجهة المؤامرات الدنيئة والحملات الشيعية التي تحيكتها ويشنها علينا خصوم الوحدة الترابية وفي مقدمتهم حكام الجزائر وأذناهم الانفصاليون، علما، السيد الرئيس، أن هذه الأبواق كان حربا بها أن تتجه إلى حل مشاكلها الداخلية ومعضلاتها الاجتماعية التي يتخبط فيها الشعب الجزائري الشقيق.

شكرا السيد الرئيس.

ما حصل في مؤسسة برلمانية أوروبية، أقول المؤسسة البرلمانية حتى أضع فرقا بين مجال المؤسسة التشريعية والمؤسسة التي لها وظائف في إطار اتحادات دولية، ومنها المؤسسة البرلمانية لأوروبا.

ما حصل بشكل مفاجئ، إضافة إلى ما لحق المغرب من ظلم والتسرع الذي يتسم به هذا القرار، أظن أنه فيه كذلك مساس عميق بالعلاقات البرلمانية الدولية لأن كل مؤسسة برلمانية لا يمكن لها أن تنصدي إلى جوهر معين لا ييمها بشكل مباشر في محيطها السيادي إلا إذا اجتمعت لديها معلومات على الأقل من باب المجاملة من خلال علاقتها مع المؤسسات البرلمانية التي تشتغل معها.

البرلمان الأوروبي له علاقات عريقة مع البرلمان المغربي منذ عقود، وتجمعنا معهم عدد من التنوع في العلاقات وكذلك مصير أظن أنه ليس هناك من علاقة راسخة ومتينة التي تجمع بين مؤسستنا والبرلمان الأوروبي، فنفاجأ من خلال هذه المؤسسة بقرار صدر في ظرف وجيز، بمس بسيادة البلاد ويطعن مباشرة في عملنا الداخلي بدون أن نكون على علم مسبق بذلك.

نسجل أن في هذا خلافا وفيه خرق للتقاليد والأعراف الدولية في المجال البرلماني، ومن شأنه أن يحدث عواقب لا تسير في مسار ضبط السلم في العالم والتقارب بين الشعوب.

من جهة أخرى، نقرأ في هذا القرار أن البرلمان الأوروبي بموقفه هذا كأنه يتجه إلى أعداء المغرب ليصب نفسه نيابة عنهم من أجل التحدث باسمهم، وأن يصل إلى ما أخفقوا في الوصول إليه، سواء على مستوى الأمم المتحدة أو على مستوى بعض المنظمات البرلمانية الأخرى، فهذا كذلك فيه مساس كبير بالأخلاق والعلاقات والأعراف الدولية.

لا يعقل أن مؤسسة برلمانية تتحدث باسم شعوب غير موجودة أو باسم أنظمة وهمية غير موجودة، أو أنها تدافع عن مصالحها بالشكل الذي حصل، تتأسف لهذا الذي حصل لأنه عجزنا عن فهمه كبرلمانيين، نحترم العلاقات التي تربطنا.

أخيرا، سيدي الرئيس، من خلال ما حصل نتساءل نحن كمؤسسة برلمانية مغربية، بما أن تتوفر في مجلسنا ثمان (8) فرق برلمانية، ماذا فعلنا؟ أو نتساءل هل بالفعل نقوم بما يجب القيام به في إطار ضبط العلاقات المؤسساتية البرلمانية عبر العالم، على الأقل في المحيط القريب إلينا؟

ست (6) فرق من اليمين البرلماني الأوربي تتحد في لحظة واحدة ضد فرقة برلمانية واحدة، بمعنى أنه هناك كذلك خلل فيما نقوم به في ضبط العلاقات بين فرقنا ومع من نتعامل معهم، نتشدد بأن لنا أشقاء في بعض الأحيان أو أننا أصدقاء في بعض الأحيان كفرنك وكهيات، أين هم الآن؟ ماذا فعلنا الآن؟ حصل ما حصل يوم 8 نونبر، والقرار اتخذ يوم 27 من هذا الشهر، 15 يوم دبال الفرق، نسأل أنفسنا: أليست لنا بالفعل جزء أو

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أريد إذا سمحت لي، السيد الرئيس، أن أتدخل في إطار نقطة نظام قبل أن أتدخل في إطار الإحاطة، فقد سمعنا السيد الأمين المحترم وهو يتلو على مسامعنا لأئحة المراسلات التي توصل بها مكتب مجلس المستشارين، ولم نسمع شيئا يذكر عن مراسلة سبق لفريق الأصالة والمعاصرة أن وجهها لرئاسة مجلس المستشارين وتتعلق بالأسباب والمبررات التي تجعل من 21 قطاعا وزاريا يتغيبون عن جلسة الأسئلة الشفوية.

من خلال قراءتنا تبين لنا بأن هناك غياب متكرر، احنا فاهمين أن هناك أسباب موضوعية ومبررات معقولة قد تدفع هذا الوزير أو ذاك للتغيب، منها أن يكون السيد الوزير مرافقا لجلالة الملك في إحدى أنشطته الرسمية، أو أن يكون في مهمة خارج أرض الوطن، أو أن يكون لا قدر الله في مرض، احنا وجهنا رسالة، 21 وزير متغيب هذا غير معقول، ونريد توضيحا رسميا ومكتوبا من السيد الوزير الأول عن حقيقة هذا الغياب اللي وصل الآن واحد المستوى ما عاد من الممكن السكوت عليه. وننتقل الآن إلى إطار الإحاطة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نجوابك على هادي، في إطار الرسالة ديالكم، السيد الرئيس، درست في المكتب البارحة وراه أحالها المكتب على الوزير الأول للإجابة على السؤال، ملي يجاوبنا غادي نجابوك. إذن لك الكلمة في إطار الإحاطة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

الآن في إطار الإحاطة، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، كما هو الشأن بالنسبة للزملاء اللذين سبقونا، نود أن أثير بعض التساؤلات المرتبطة بالتطورات الأخيرة التي عرفتها قضيتنا الوطنية، وتحديد التوصية التي صدرت عن البرلمان الأوروبي، ماشي من أجل الوقوف عن حقيقة ما تنطوي عليه هذه التوصية من انحياز فاضح لخصوم وأعداء وحدتنا الترابية، وليس من أجل كذلك إنتاج أو إعادة إنتاج خطابات الاستنكار والتنديد والشجب، ولكن من أجل إثارة ما نعتبره في الفريق أسئلة جوهرية مرتبطة بأداء دبلوماسيتنا، إن على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي، ومن أجل كذلك إثارة الأسئلة المرتبطة بأداء إعلامنا العمومي.

وكان بودنا أيضا أن نتوقف في إطار الإحاطة عند المغزى والدلالات العميقة التي تنطوي عليها المسيرة المليونية اللي خرج فيها الشعب المغربي في الدار البيضاء من أجل استخلاص ما تنطوي عليه من دروس، لاسيما فيما يتعلق بجاهزية الشعب المغربي للوقوف صفا واحدا كلما تعلق الأمر بخطر

يهدد المصالح العليا للبلد في مقابل تلوؤ واحتشام لاحظناه في أداء الحكومة في عدة مستويات، إن على مستوى الإعلام العمومي أو على مستوى الدبلوماسية الرسمية، وسيكون لنا لاحقا موعد من أجل المناقشة المعمقة لهذا الموضوع.

خليونا الآن من هذا الموضوع، ونريد الآن أن نثير في إطار الإحاطة موضوعا آخر، يتعلق بهذه الفيضانات التي تحتاح بلادنا اليوم.

السيد الرئيس، مصالح المواطنين معطلة في كثير من المناطق ومنها الدار البيضاء، الطرق السيارة توقفت، القطارات توقفت، الرحلات الجوية اضطرت، مصالح المواطنين تعطلت، عدد من الطالبات اليوم محاصرات في تازة بسبب انقطاع الطريق وهن في طريقهن إلى الرباط من أجل اجتياز المباراة المتعلقة بقطاع العدل، وهذه مناسبة باش نطرحو ثلاثة أسئلة:

السؤال الأول يتعلق بما نلاحظه من غياب واضح لإستراتيجية الحكومة فيما يتعلق بتدبير الكوارث، عندنا أرساد جوية يقظة وتتوقع التغيرات التي تطرأ على الطقس، ولكن ليس عندنا إستراتيجية استباقية من أجل مواجهة الكوارث، كلما طاحت علينا شي شوية دبال الشتاء تتعطل مصالح العباد، وتعيش مناطق ومدن في عزلة تامة.

وما وقع في الدار البيضاء، القلب النابض، اليوم هو دليل صارخ على أنه عندنا مشكل فيما يتعلق بإستراتيجية الحكومة في تدبير الكوارث، عندنا مشاكل كثيرة متعلقة بالجماعات المحلية، ولاسيما ما يتعلق بالتدبير المفوض اللي كينعطى للشركات العملاقة ونراها عاجزة عن التدخل، وعندنا كذلك أسئلة جوهرية مرتبطة بحقيقة البنيات التحتية، والتي لا بد اليوم أن نثير وللمرة الألف لأنه هاذ الشي ماشي أول مرة يقع.

تصوروا معي لو كانت حجم التساقطات المطرية اللي كنتيخ في أوروبا كنتيخ علينا في بلادنا، نحن استبنشرنا ونستبشر خيرا، ونحمد الله أن بلادنا تعيش تساقطات مطرية، ولكن أليس من العار أن تغرق مدينة في حجم الدار البيضاء في عزلة تامة وتتعطل مصالح المواطنين؟ منهم برلمانيين والسيد رئيس مجلس المستشارين نفسه، والبرلمانيين والمواطنين عاشوا محبوسين، لا هم يرجعوا للديور ديالهم، المدارس توقفت، القطارات توقفت، الأوطوروات تقطعات، ونحن نتصرف وكأن لاشيء يقع.

وهذا لا يجوز في بلد يعيش تقدم على كافة المستويات، وليس من المعقول أن لا نطرح في هذه المناسبة بالذات الأسئلة الحقيقية المرتبطة بترهل البنيات التحتية، وبالأسئلة المتعلقة كذلك بالحكومة وبأداء الجماعات المحلية، والأسئلة الجوهرية المتعلقة بهذه الملايير اللي كتمشي عند الشركات العملاقة اللي عندها التدبير المفوض، وعندما يتوقف المواطنون عليها ويطلبون النجدة منها والتدخل المناسب من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، فجاجاً بأن بلدا بكامله ومدينة بكاملها تغرق في عزلة تامة، والله هذا منكر ولا بد أن نعود إلى هذا الموضوع كلما أتيحت لنا الفرصة، ولاسيما أننا نعيش

اليوم على إيقاع مناقشة الميزانيات القطاعية من أجل إثارة الأسئلة الحقيقية المرتبطة بهذا الموضوع.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، نقطة نظام في تسيير الجلسة.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بعدما تلتئم المراسلات، والآن الأخ بنشماش طلبكم باش تتلوا واحد الرسالة ولكن لم تتلوا واحد الرسالة من فريق التجمع الدستوري الموحد ديال طلب عقد جلسة عمومية خاصة لمناقشة توصيات البرلمان الأوروبي الجائر في حق الوحدة الترابية.
عندكم الرسالة، السيد الرئيس، ولكن لم تتلواها.

السيد رئيس الجلسة:

هذه الرسائل، السيد الرئيس، يدرسوا في المكتب، ماشي من المراسلات اللي تتلوا عليهم في الجلسات، وإلا خصنا نخبر المجلس بكل الرسائل اللي تيجيو للمكتب باش ندوزوهم في الجلسة، لهذا الله يخليكم راه الرسائل ديالكم درست في اجتماع المكتب، وراه درست اليوم الرسالة ديالكم حتى في ندوة الرؤساء.
الكلمة للسيد الوزير في نطاق نقطة نظام في تسيير الجلسة.

السيد إدريس لشكر، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

جناب السيد الرئيس، إلى اسمحتو، غير نقطة نظام مسطرية، الرأي العام كيستمع اليوم أسئلة، حتى لا نكون في حوار الصم، نسألكم هل يمكن لنا كحكومة أن نجيب على الأسئلة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس، وقبل أن أتطرق إلى موضوع الإحاطة، وقد فتحتم المجال السيد الرئيس وأود...

السيد الرئيس، أعتقد أننا الآن بصدد تقديم إحاطات، والإحاطات من رؤساء الفرق، والنظام الداخلي يتكلم عن الإحاطة ولا يتكلم عن إحاطات، والآن أود أن نعرف هل هناك مجال لأي فريق ليتطرق لكل ما أراد وما يدور في خلد من الإحاطات أو ما يمكن أن يسميه بإحاطات، لأن قضية الكوارث الطبيعية هي كوارث، تأتي على... اسمح لي الله يخليكم أنا ما قاطعتكمش...

السيد الرئيس، الآن نحن في ضيافة الإعلام... السيد الرئيس، أنت رئيس منتصب لتسيير الجلسة والتعامل مع جميع الفعاليات على قدم

المساواة، ولو كان موقف الرئاسة حازما لأغيتني من هذا التدخل، ولكن الآن بما أنك فتحت المجال عليك أن تعطيني نفس الفرصة التي أعطيت لزملائي.

وبطبيعة الحال، أقول، السيد الرئيس، أن الكوارث الطبيعية هي قضاء وقدر، والشعب المغربي يسمعنا الآن والكوارث تعرفها حتى الدول المتقدمة والدول التي لها إمكانيات كبيرة، والحكومة الآن، أنا لا أنوب عن الحكومة، ولكن من موقعي في الأغلبية الحكومية، لا بد أن أؤكد للرأي العام الوطني أننا كذلك نشد على أيدي كل من هو ضحية هذه الكوارث أو الأمطار، ولكن لا بد أن نقول للشعب المغربي الحقيقة كل الحقيقة أننا الآن بصد مناقشة القانون المالي، وهذا الموضوع حاضر بقوة في مشروع قانون المالية لسنة 2011، كما كان حاضرا في 2010، وبطبيعة الحال علينا أن نسمي الأشياء بأسمائها.

إلى اسمحتو لي غادي ننتقل للإحاطة، غادي ننتقل للإحاطة، اسمحو لي الله يخليكم، احنا الفضاء ديال البرلمان هو فضاء للخطاب وللرأي والرأي المعاكس، ليس يصب في تيار واحد وإلا لماذا هو البرلمان؟ البرلمان هو فضاء للحوار وللنقاش، ولا ينبغي لأحدنا أن يزعج من الرأي الآخر.

السيد الرئيس، أنا كذلك الفريق لاستقلالي، ولا يمكن أن نختلف حول القضية اللي هي القضية الأولى الآن لدى الشعب المغربي، وهي قضية الآن هي التي نعتبرها جوهرية بخصوص ما صدر من توصية عن البرلمان الأوروبي تجاه بلادنا خلال انعقاد البرلمان الأوروبي لاجتماعه مؤخرا بستراسبورغ.

حسب ما وصل إلى علمنا من طرف الإخوان أو اللجنة التي توجهت إلى ستراسبورغ، فقد كان النقاش حادا، وصل إلى حد المطالبة بتجميد الوضع المتقدم لبلادنا وفرض عقوبات عليها، بالإضافة إلى إدانتها وفق معطيات مغلوطة، قدمها فريق الحزب الشعبي الإسباني.

ويكفي أن نستقرئ نتائج التصويت على تلك التوصية المشؤومة، التي تقدم بها فريق الحزب المذكور، لنعرف أن بلادنا الآن أصبحت تواجه مشروعا عدائيا واضح المعالم، ظاهره قضية الصحراء ولكن باطنه ما تعرفه بلادنا في مجال التنمية، ذلك الذي أصبح يقلق جيراننا سواء في المحيط الإقليمي أو الجهوي.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

أختي، إخواني،

إذا كانت بلادنا قد ردت بقوة على كل محاولة المساس بسيادتها وتواثها من خلال تلك المسيرة الحاشدة الشعبية، التي نسمةا مسيرة الثلاث ملايين التاريخية بالدار البيضاء، التي عبر فيها الشعب المغربي قاطبة بكل مكوناته، أحزابا سياسية وقبائل ومجتمع مدني وفعاليات حقوقية وجموعية وجاليات عربية ومواطنون إسبان، من كل الفئات العمرية، اللي المجتمع

كما أننا نتضامن مع الأسر المغربية في عدد من مناطق المملكة التي فقدت ممتلكاتها أو تعرضت لحوادث ناجمة عن كثرة التهاطلات، وما أدت إليه من فيضانات وانجرافات في التربة.

ومع إيماننا بقضاء الله وقدره، فإننا مع ذلك ندعو المسؤولين والسلطات المحلية بكل فئاتها أن تتدخل بكل الوسائل المتاحة لإنقاذ المواطنين وحماية ممتلكاتهم، كما ندعو إلى المزيد من التعبئة واليقظة نظرا لاستمرار التهاطلات المطرية، وتهديدها بالمزيد من المخاطر على حياة المواطنين.

وفي هذا الإطار، نسجل باعتزاز التضامن الكبير الذي أبان عنه المواطنون الذين تجندوا بغفوية وتلقائية للمساهمة في أعمال الإنقاذ والإسعاف والتدخل من أجل حماية ممتلكات المواطنين، ونخص بالذكر هنا مدينة الدار البيضاء التي عرفت سيولا مائية غير مسبوقه بجل عمالاتها وأحيائها ومناطقها الصناعية.

وهنا ننبه الشركة المسؤولة في إطار التدبير المفوض إلى أنه كان عليها التدخل الاستباقي لتفادي ما وقع وعلى الأقل التقليل من الخسائر، ولم تستثن هذه السيول حتى الطرقات الوطنية والطريق السيار والسكك الحديدية، مما جعل العاصمة الاقتصادية معزولة خلال هذا اليوم.

وفي هذا الإطار، فإننا تقدم اعتذار أغلب أعضاء الفريق الاشتراكي الذين لم يستطيعوا الالتحاق بمقر مجلس المستشارين لحضور هذه الجلسة الدستورية وطرح أسئلتهم التي كانت مبرجة.

فرحم الله الشهداء وعزاؤنا لكل الأسر المغربية المكومة، والحمد لله على كل حال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، نقطة نظام في تسيير الجلسة السبي عمر، بلاش.

إذن الكلمة للفريق الحركي في إطار الإحاطة.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،

على إثر تنبي البرلمان الأوروبي لتوصية محجفة في حق بلادنا بشكل متسرع ودون مراعاة الحقائق والحجج التي تدحض الرواية التي نسجها خصوم وحدتنا الترابية بإيعاز من الحزب الشعبي الإسباني وبدعم من حكام الجزائر خدمة لأغراض سياسية وانتخابية ضيقة لهذا الحزب، اللي سخر آليات إعلامية إسبانية بغية الإساءة للحقوق المشروعة للمغرب في وحدته الترابية، ضاربا عرض الحائط العلاقات الإستراتيجية والتاريخية المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية والمملكة الإسبانية وبين شعبي البلدين الجارين.

المغربي كذلك التي عبر من خلالها عن رفضه الواضح للمس بسيادته الترابية وإدانتته الواضحة للمناورات الجزائرية المفصوحة عبر أجهزة مخابراتها وأذانيها من المرتزقة الذين ثبت عمليا تورطهم في قضايا الإرهاب بالمنطقة، والتي أظهرت بشائع جرائمهم اتجاه القوات العمومية بشكل من أشكال الاحترازية الإرهابية لتنظيم القاعدة وما شكلها، فإن واقع اليوم أصبح يفرض علينا أن نعيد النظر في منطق تعاملنا مع بعض الفعاليات الأوربية.

ونؤكد الخطأ ونعبر أنه من الخطأ أن نستمر في الاعتقاد أن معركتنا هي معركة ضد حزب بعينه، يحمل فكرا استعماريًا، ولكن من المؤكد أن ما عشناه في ستراسبورغ يتطلب إعادة النظر في أسلوب تعاملنا مع قضايانا، خاصة مع أوروبا، وعلينا أن نتحمل مسؤوليتنا جميعا كأحزاب وطنية منخرطة في الكثير من المنظمات الحزبية في العالم.

كما يجب أن تطور أساليب عمل دبلوماسياتنا بجميع تجلياتها، الرسمية منها والبرلمانية والشعبية، وتعبئة كل الوسائل الضرورية التي تمكننا من ضمان تواجد مؤثر في مراكز القرار الأوربي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الاشتراكي.. نقطة نظام في التسيير؟

المستشار السيد أحمد التوزي:

هو أنه القانون الداخلي والنظام الداخلي هو الذي يطبق، الإحاطة كم فيها من دقيقة؟ 3 دقائق، وصلنا الآن 7 ونصف، وأنت رئيس الجلسة يجب أن تحتكم إلى النظام الداخلي فيما يخص التوقيت.

السيد رئيس الجلسة:

هذه قضية وطني، تعاملنا معها لأنها قضية وطنية، الله يخليك السبي التوزي راه ذاك الشي اللي أعطينا للأصالة والمعاصرة اللي أعطينا للاستقلال، إذن الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد حماني أمحزون:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لأحيط مجلسنا الموقر علما بالظروف الصعبة التي تجتاحها عدد من مناطق المملكة في هذه الأثناء من جراء التساقطات المطرية الاستثنائية التي تهاطلت على بلادنا خلال 24 ساعة الماضية.

وإننا إذ نحمد الله في كل الأحوال على هذه الأمطار، فإننا في الفريق الاشتراكي نتقدم بتعازينا الحارة إلى أسر وذوي الضحايا ممن أتت الفيضانات والسيول إلى وفاتهم أو ممن تعرضوا لحوادث على الطرقات جراء هذه الأحوال.

نشر الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 10، سؤال واحد منها آني و 9 أسئلة عادية موجهة لقطاع الاتصال والتربية الوطنية.

نستهل هذه الجلسة بالسؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول غياب البث الإذاعي والتلفزيوني في المناطق الشرقية والمناطق الجنوبية الشرقية، للمستشارين المحترمين السادة: خيري بلخير، الحو مريوح، أحامد أبرجي، عبد العزيز بوهودود، لحسن نبية.

المستشار السيد الحو مريوح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

عرف مجال السعي البصري ببلادنا تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية، خصوصا بعد الافتتاح على الإعلام العالمي من خلال القنوات الفضائية، كما عرفت القنوات الإذاعية والتلفزيونية المغربية تطورا كبيرا من خلال البرامج المقدمة والبرامج الحوارية، التي تهتم بالجانب السياسي والثقافي والاجتماعي، هذا ما يفرض علينا جميعا أن نسهر على أن يصل هذا المنتج الإعلامي إلى كل ربوع المغرب، خصوصا تلك المتواجدة في المناطق النائية والعميقة.

لذلك، فإن هناك العديد من المناطق لازالت تعاني من غياب البث الإذاعي والتلفزيوني، كالمناطق الشرقية والمناطق الجنوبية الشرقية، هذا ما يجعلنا نطرح أكثر من سؤال حول إستراتيجية الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزيون في العمل على تمكين هذه الجهات من البث الإذاعي والتلفزيوني وتعميمه علينا.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، ما هو برنامجكم في هذا الباب من أجل تعميم البث الإذاعي والتلفزيوني الوطني والمتنوع على جميع ربوع المملكة بدون استثناء وبنفس الجودة؟

وشكرا السيد الرئيس، وأحتفظ بالوقت للتعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

ما كاينش في النظام الداخلي، إذن الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد الناصري، وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

في هذا الإطار، السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارين، نود في الفريق الحركي أن نسجل، أولا، إشادتنا بالمسيرة الشعبية التي نظمت بالدار البيضاء يوم الأحد المنصرم، والتي حققت نجاحا باهرا بكل المقاييس، والتي أكدت كذلك مرة أخرى تماسك الجبهة الداخلية الوطنية، وأكدت امتداد روح المسيرة الخضراء وإجماع كافة مكونات الشعب المغربي حول الدفاع عن مغربية الصحراء.

هذه الملحمة الجديدة للشعب المغربي، التي انتفتت فيها الانتماءات السياسية، واجتمع فيها ملايين المغاربة حول راية البلاد، حاملين لصور صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رمز وحدة البلاد وضامن أمنها واستقرارها، مما جعل منها ملحمة جديدة بين الشعب والعرش.

هذه المسيرة التي وجمعت رسائل إلى كل من يهمة الأمر في العالم، وفي مقدمتها أن كل المناورات والمؤامرات التي تحاك ضد بلادنا ستتكسر على صخرة الإجماع الوطني وتلاحم العرش والشعب، كما ننوه كذلك بدور إخواننا المغاربة المقيمين بالخارج الذين أصروا على مشاركتهم في هذه المسيرة التاريخية وعلى انخراطهم الدائم في الدفاع عن وحدة البلاد.

ثانيا، السيد الرئيس، نقترح في إطار تفعيل الدبلوماسية الموازية خلق لجنة مشتركة بين مجلسي البرلمان بغية وضع إستراتيجية دبلوماسية، تركز على علاقات الصداقة والتعاون الثنائي، بدل الاكتفاء بالعمل في إطار المنظمات رغم أهميته.

ثالثا، نقترح خلق آلية للتنسيق بين مختلف المكونات المعنية بالدبلوماسية بشقيها الرسمي والموازي وفق إستراتيجية متكاملة، مبنية على رؤية موحدة وبرنامج عمل محدد في الزمن، تنخرط فيه إلى جانب الحكومة المؤسسة التشريعية، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، داخل وخارج الوطن، فضلا على الدبلوماسية الاقتصادية وذلك لتعميم وشرح المبادرة المغربية حول الحكم الذاتي في إطار الجهوية الموسعة، والسيادة الوطنية، وتقديم الحقائق والأدلة التي تفند مزاعم الخصوم، ومواجهمتهم في مختلف المحافل الدولية الرسمية والشعبية.

رابعا، نطالب بوضع إستراتيجية تواصلية وإعلامية، قادرة على اختراق الرأي العام الدولي ومواجهة المغالطات التي يروجها خصوم وحدتنا الترابية حول الحقوق المشروعة لبلادنا، إستراتيجية تركز على حملات استباقية متواصلة، بدل الارتكاز على سياسة رد الفعل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نرحب بأعضاء عصابة كرة القدم بجهة مكناس تافيلالت الذين جاؤوا لزيارة مجلسنا الموقر.

السؤال الذي تفضل به فريق التجمع الدستوري هو عندو طابع مزدوج، هو تقني، يبدو أنه تقني لكنه سياسي في العمق، وبطبيعة الحال تتحمل مسؤوليته كاملة في شقيه، وعلينا أن ندره في شقيه.

من الناحية السياسية، لا حاجة إلى التأكيد بأننا في حاجة - بطبيعة الحال - إلى أن يعم البث الإذاعي والتلفزي كل ربوع المملكة، انطلاقا من قناعة الجميع بأن الدور الاجتماعي والسياسي الذي تقوم به وسائل الإعلام، خاصة السمعية البصرية، هو ضروري في ضم اللحمة الوطنية وجعل المواطن يشعر بأنه جزء مكمل لهذه المجموعة الوطنية.

لكن هناك جانب يتعلق بالبث الإذاعي والتلفزي، من الناحية التقنية أريد أن أطمئن السيد المستشار المحترم ومن خلاله السيدات والسادة المستشارين بأن لا الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ولا صورياد (2M)، ولا منذ بضعة أسابيع (Medi TV)، الجميع منشغل بتوسيع دائرة هذا البث والعمل على أن يعم كل المناطق، وأريد أن أوضح بكيفية دقيقة في هذا الصدد، وأستسمح أنني أعطي بعض الجواب التقنية.

بخصوص وضعية التغطية الإذاعية فيما يتعلق بمختلف القنوات على صعيد الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية، التي تم التركيز من لدن السيد المستشار المحترم، تجدر الإشارة إلى أنه يتم تأمين البث من خلال محطات بالتشكيل الترددي، بالنسبة لمناطق وأذكر منها: مناطق بوعرفة، وفكيك، والراشيدية، وأرفود، ورزازات وزأكورة، وذلك بواسطة 18 جهاز للبث، تشمل كل من الإذاعة الوطنية والقناة الدولية والإذاعة الأمازيغية.

هناك في برنامجنا برمجة ديال مخطط عمل، يشمل الفترة ما بين 2010 و2012، الهدف منه توفير التغطية التلفزية والإذاعية والتلفزية للعديد من المناطق المختلفة، بما فيها - بطبيعة الحال - الشرقية والجنوبية الشرقية.

لا بد من الإقرار كذلك بأن هناك جوانب عملية، تجعل العملية شيئا ما صعبة وهي التضاريس والجانب الجغرافي والجيولوجي في المنطقة التي تجعل أننا نصطدم ببعض الصعوبات، لكن في اتجاه توسيع البث ليست هناك صعوبات تهم، نحن يقر عزمنا على أن نوسع أكثر ما يمكن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، في دقيقتين.

المستشار السيد الحو مريوح:

شكرا السيد الرئيس.

على كل حال شكرا السيد الوزير، من الناحية ديال التعقيب على جوابكم السيد الوزير، بما أنكم استوعبتم جيدا الجانب السياسي الذي ركزت عليه، أنا أحبطكم علما فقط، وسأحصر تعقيبي في وضعكم في الصورة، ونخليكم تتصرفوا لأنه أظن أنكم واعيين بالمشكل، واعيين بكلشي،

وأقول لكم بمجرد الخروج من الهضاب ديال شمال المغرب وكندخل في الأطلس، الإذاعة الوطنية كنتفص، بل أخطر من هذا في الأقاليم الشرقية والجنوبية الشرقية، هناك ثلاثة إذاعات قوية وقوية جدا، وهذه الصورة اللي بغيت نعطيك، عدد من الإذاعات الإسبانية تلتقط المستمع، هناك إذاعتين جزائريتين ملوثتين، هجومية ديال بشار والإذاعة الوطنية وإذاعة المرتزقة.

إذن مشكل التضاريس عندو حلول تقنية، كين حلول تقنية معروفة، بعد الجواب ديالكم عرفنا بأن الإرادة السياسية موجودة، كنتسناو الإنجاز، السيد الوزير، باش هاذ الوضعية يوضع لها حد نهائيا لأنه كيضرونا قلوبنا ملي كمشيو للراشدية أو وجدة كحلوا الراديو في السيارة ومكتندروش نشدو الإذاعة ديال بلادنا، تكفي هذه الصورة السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أريد فقط أن أثني على الكلام الذي تفضل به السيد المستشار، وأقول لك بأنني أوقع جملة وتفصيلا على كل ما ورد في تدخلك لأننا مقتنعون بأن هناك مصلحة وطنية لأن نضعف من المجهودات من أجل أن يعم البث الإذاعي والتلفزي كل مناطق المملكة، ونحن على ذلك سائرون في ذلك الاتجاه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه ضعف البث الإذاعي والتلفزي في بعض المناطق، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، محمد بلحسان، علي قيوح، الطيب الموساوي، عزيز الفيلاي.

المستشار السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، إن الحكومة ما فتئت تبذل مجهودات جبارة من أجل تطوير الإعلام المرئي والمسموع نظرا لما يلعبه من دور طلائعي في تطوير المجتمع وتوعية المواطنين عن طرق التواصل المعرفي وبطرق شتى في جمع

المجالات، الصحية منها والاجتماعية والقانونية والرياضية والمعرفية بصفة عامة.

إلا أنه يلاحظ مع الأسف الشديد أن بعض المناطق الجبلية منها والنائية تعاني من ضعف البث، سواء تعلق الأمر بالإذاعي أو التلفزيوني، الشيء الذي جعل خدمات الإعلام تحجب على شريحة عريضة من المواطنين، مثل إذاعة محمد السادس، السيد الوزير، إقليم الراشدية ما موجودا عندنا كالمناطق الأخرى، كما أثبت المستشار الأخ السي المبروح من قبل، هناك إذاعة الجزائر هي المتواجدة عندنا في تلك المنطقة.

لهذا نطلب منكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير التي ستخضعونها من أجل معالجة ما تعانيه بعض المناطق من ضعف في البث الإذاعي والتلفزيوني؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

في الواقع هو نفس المقاربة ونفس السؤال، وربما كان من الممكن نديروه انطلاقا من وحدة الموضوع، ولكن لا مانع، سأكرر الكلام وأكرر نفس الاستعداد إطلاقا من نفس القناة، لا يعقل أن تظل نقطة واحدة من التراب الوطني غير مغطاة بالإعلام الوطني، هذه مسألة مفروغ منها، علما أن أحبركم بمعطى قلما أشرت إليه وهو أن بعض الدول المجاورة تتجاوز الحدود القانونية المسموح لها بها، خاصة فيما يخص البث عن طرق (FM)، البث عن طريق (FM) عندنا اتفاقيات دولية، تفرض على الدول أن لا تتجاوز قوتها أرقاما محددة، وهناك دول تتجاوزها بكثير انطلاقا من مجموعة من المعطيات، نحن على دراية كبيرة منها، هذه كانت مناسبة باش نذكرها، ولكن ذلك لا يمنع بأننا يجب أن نستمر.

وفي هذا الصدد، يمكن لي نخرم السيد المستشار المحترم بأن بالنسبة لسنة 2011 برنامجنا هو إنجاز 20 محطة إذاعية في مناطق، بل والمناطق النائية، معنى ذلك أن الخلاصة الأساسية التي بغيت نوصل لها وهي أننا نتابع هذا الموضوع، وليس في سلة المهمات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني،

السيد الوزير، طرح هذا السؤال بالتحديد ديال ضعف الإعلام في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من طرف المستشارين المتمين لنفس المنطقة فيه رسالة، لا يمكن أن تنفق هكذا عبثا، ولكن لأن هذا من المواضيع التي أصبحت مقلقة لدى الساكنة.

هذا، دون أن ننكر ما نلاحظه من تطوير للإعلام السمعي المرئي في بلادنا، لا ننكر العمل الجاد الذي قامت به الحكومة من أجل تحريره وتطويره، لا ننكر الإيجابيات لتعدد القنوات المتخصصة كالرياضية والقرآن والجهوية كذلك، لا ننكر كذلك ما تقومون به من مجهودات شركة صورياد (2M)، لا ننكر ولا ننكر، لكن كذلك تقف عند ولكن.

السيد الوزير، نحن بصدد مناقشة القانون المالي، نود جوابا صريحا، مدعما بالأرقام من حيث دفتر التحملات الذي يلزم الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة مع الحكومة من حيث التغطية الإيجابية للتراب الوطني، لأنه لا يعقل أن يطغى الإعلام المرئي والسمعي العدائي والعدواني على تلك المناطق، وترك المواطن تحت رحمتهم لتأطيرهم بمسائل سيئة جدا بالنسبة لبلدنا، في حين أننا هنا مركزيا وفي شتى المناطق، تقوم في بلدنا بعمل جبار لا يصل إلى قلب ولا أذن ولا عين ذلك المشاهد في تلك المناطق، التي تعاني أصلا من بعض الخصاص في عدة مجالات، نود على الأقل في هذا المجال أن تصلها المعلومة وأزيد على هذه المناطق بعض المناطق الجبلية.

السيد الوزير، يؤسفني أن أؤكد الآن أننا عندما نكون في طريقنا إلى تلك المناطق نبقى تحت رحمة الإذاعات التي لا نرغب في سماعها، ونبحث بالفتيلة والقنديل كما يقولون على صوت بلدنا، فلم نسعد بالاستماع إليه.

ولهذا من واجبكم، السيد الوزير، وقد طرحنا هذا السؤال عدة مرات في هذه القبة خلال الحكومات السابقة وخلال هذه الحكومة، نتمنى أن نجد آذانا صاغية وأن ندخل في العمل على أرض الواقع بدل ترداد نفس الآمال ونفس الطموحات التي لا نختلف حولها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

السيد المستشار المحترم، لا بد أن يتأكد الجميع بأنه إذا كان يطرح باستمرار نفس السؤال، ونعطي الانطباع بأننا تقدم دائما نفس الجواب، فالواقع هو واقع متغير، عندما كان يطرح هذا السؤال قبل أربع سنوات وقبل ثلاث سنوات وقبل سنتين وقبل سنة، كان الواقع المعاش مخالف للواقع الحالي.

في بعض الأحيان، ولكن بسطحية وعدم احترام الضوابط وأخلاقيات المهنة في أحيان كثيرة.

وهو ما يدفعنا لتساءل: ما الذي قامت به الحكومة لتقنين ممارسة هذه المهنة، أي مهنة الصحافة، وإقرار شروط محددة لإنشاء المقابلة الصحفية وفرض احترام القانون، وذلك في أفق تدعيم وتوسيع مجال الحريات وتكريس المسار الديمقراطي لبلادنا وتحقيق هذا المشروع المجتمعي الذي نطمح جميعا إلى بنائه بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد المستشار المحترم.

أوضح أولا أن المنطلق من تقرير (Freedom House) يجانب الصواب، لأن التقرير ديال (Freedom House) ليس موضوعه حرية التعبير، حرية التعبير جزء من الكل، التقرير ديال (Freedom House) الذي صنفنا تصنيفا سيئا، يهتم الحقوق السياسية والمدنية، يهتم الحقوق الدينية، يهتم الحقوق الاقتصادية، يهتم حق التجمع والديمقراطية وحقوق الإنسان، يهتم الحق في الشغل، ويهتم أيضا حرية التعبير التي هي جزء من ذلك الكل.

ولهذا ربما أنه قد يكون من المفيد أن تتم مساءلة الحكومة بخصوص كل تلك المؤشرات، بما فيها مثلا أنهم يرتبونها ترتيبا سيئا لأننا حسب قولهم لا نحترم الحريات الدينية، لأننا طردنا المبشرين مثلا، وبالتالي أنا أقول هذا الكلام لأثير الانتباه إلى ضرورة الحيطة والحذر عندما تتعامل مع هذه التصنيفات وهذه الترتيبات الدولية.

التقرير الحقيقي الذي هو مخصص لموضوع الترتيب في حرية التعبير هو ديال (Reporters sans frontières)، إذا جيت نخبركم السيد المستشار المحترم، أنا ما بغيتش نتكلم على (Freedom House) لأنه لا يهمني، ولا يدخل ضمن اختصاصات وزارة الاتصال.

الترتيب اللي جاء في (Reporters sans frontières)، هو محزنة بكل معنى الكلمة، إذا قلت لكم أننا في حاجة إلى أن نتأكد من المؤشرات مؤشرات مضحكة، وأتحمّل مسؤوليتي أمام الملأ، لأن أولا التصنيف ليس صادر عن منظمة أو هيئة أممية وإنما عن مجرد جمعية، ثم أغلب الذين يزودونها بالمعطيات وينقشون دولهم هم طرف في نزاعات وخلافات وتوترات ذات طابع مهني أو سياسي، ثم التقيط الموضوعي كان يقتضي الأخذ بعين الاعتبار الإيجابيات والسلبيات، معناه أن دول مثل المغرب

المجهود الذي بذل جعل أن مجموعة من المناطق التي كان يتم الحديث في شأنها في أسئلة السادة المستشارين المحترمين تم تلبية الرغبة الملحاحة والمشروعة التي يطرحونها، وبالتالي الواقع يتغير، لا يمكن أن نعطي الانطباع بأن دار لقمان على حالها، وبأن الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة (2M) لا يباليان بهذا الموضوع، الحقيقة مخالفة لهذه الصورة.

أنا أريد أن أؤكد مرة أخرى بأننا على بينة وعلى وعي تام بأننا مطالبون بأن نقدم خدمة وطنية للمواطنين ديانا وعلى أن الصعوبات لا تنهون، أنا قلت الصعوبات فقط لأجعل المجلس الموقر في الصورة، ولكن ذلك لا يعني ولا يمكن أن يعني بأننا نهزم ونستسلم، لا نهزم ولا نستسلم، نستمر في تحسين ما يجب تحسينه، والله الحمد قد تم تحسين الشيء الكثير مقارنة مع الواقع الذي كان قد طرح قبل سنتين أو ثلاث سنوات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الثالث موضوعه ضمان حرية الصحافة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

زملائي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لقد احتل المغرب المرتبة 140 من أصل 195 دولة في حرية الصحافة حسب التقرير الأخير لمنظمة (Freedom House)، الذي يركز في تصنيفه على رزنامة من المؤشرات المركبة.

ورغم ما يمكن أن يقال على خلفية واضعي هذا التقرير ودرجة حياد هذا التقرير، لكنه مع الأسف يبقى مقياسا لتطور حرية الصحافة في مختلف بلدان العالم.

وفي هذا الإطار، نعتقد أن بلادنا التي قطعت أشواط كبيرة على درب بناء دولة الحق والقانون والحريات، وحققت نتائج مهمة على مستويات متعددة من أجل بلوغ المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي نصبو إليه، خصوصا خلال العشرية الأخيرة، نعتقد أن المرتبة التي احتلتها بلادنا لا تشرف بل تنذر بالتراجع والتقهقر في هذا المجال.

ولعل ما أدى إلى هذا التراجع هو تزايد حالات المتابعات القضائية التي طالت بعض المنابر الإعلامية خلال السنوات الأخيرة، وأدت بالعديد من الصحفيين إلى السجن أو إلى دفع غرامات مالية خيالية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة لسنا مرتاحين لواقع هذا القطاع، أي قطاع الصحافة، احنا ما مرتاحينش ليه، وللمشاكل التي يتخبط فيها هذا القطاع، ونعتقد أن اتساع فضاء الحرية في بلادنا فتح المجال، وتقولها بصدق أمام الصحافة الوطنية، لتناول قضايا ذات أهمية قصوى بدقة ومهنية عالية

هاذوك تقارير دولية، تسري على جميع الدول، إذن إلى كان فيها خلل أنها تأخذ بالرأي ولا تأخذ بالرأي الآخر، إذن هذا إشكال حكومي، إشكال تواصل، إشكال ديالنا - كيفا قالوا الإخوة - ديال البرلمان، ديال مؤسسات المجتمع المدني، ديال الحكومة، على أنها لم تستطع أن توصل لهذا المجال ديال الحريات الذي وصل إلى المغرب.

أنا متفق مع السيد الوزير بأنه ما وصلنا إليه فيما يخص حرية التعبير وحرية التظاهر وحرية الكلام، لم يسبق لأي دولة في العالم الثالث أن وصلت إليه، ولكن المشكل ديالنا الكبير هو أننا لم نستطع، ها السؤال اللي كتقولو، ما كنتستطعوش، الحكومة لم تستطع، جمعيات المجتمع المدني لم تستطع أن تسوق هاذ المسائل الكبيرة اللي توصلنا إليها.

احنا ما كتطعنوش فيما وصلنا له، ثم كذلك لم تستطع الحكومة أن تفتح نقاش عمومي، خصنا بيناتنا، بين الجسم الصحفي أن تفتح نقاشا، فتحنا، ابديناها ولكن ابديناها أعوج، ما كاين والو، أن تفتح نقاشا عموميا فيما يخص حرية الصحافة، وتنفق مع المهنيين ونشوفو المشاكل ديالهم ونخرج بتوصيات، مجتمعا نتفق عليها كلنا كأحزاب سياسية، حكومة، باش نتفق على أن حتى الصحافة باش تكون سلطة رابعة لا بد لها من أخلاقيات، هناك أخلاقيات المهنة، لن أقول بأنه كاينة خطوط حمراء، كاين أخلاقيات المهنة، وهاذ الشي فيه تربية، وهاذ التربية لا بد يجي من عندكم هاذ الشي، الحكومة اللي خصها تجيب هاذ الشي، ماشي شي حد آخر.

أما أن نطعن كيف ما قلت بأنه احنا لا يهمننا التقرير، بل يجب أن يهمنكم هذا التقرير، فآتم مسؤولون في الحكومة والحكومة مسؤولة، يجب أن يهمنكم، ويكون في الاهتمام ديالكم، وإلى كانوا كل المسائل اللي قلت، كاين الحريات الدينية، حرية التظاهر، إذن هذا مشكل خطير جدا، إذن أي قطاع حكومي لن نستطيع أن نسوق ما تقوم به داخل المغرب، هذا هو الموضوع.

احنا بغينا الحكومة وبغينا البرلمان، حتى احنا راه مقصرين، البرلمان مقصر في أداء واجبه، بغينا كلنا نكونو يد واحدة في إيصال ما توصل إليه المغرب من تقدم، من حريات، من كذا ومن كذا.

والأحكام متفق معك، ما كاينش السيدة، احنا متفقين معك، ولكن لا بد أن تكون هناك ضوابط، هذه الضوابط هي التي تمنى على أنه هاذ الحوار العمومي، اللي غادي تديره أتم وغيديروا البرلمان، أن يفضي إلى هذا التوافق اللي ابغيناه حنا باش ما باقيش يسمعوا علينا هاذ الشي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

التي لها مجموعة من الإيجابيات في ميدان حرية التعبير لا يلتفت إليها إطلاقا، هناك ما هو أفضح من هذا، سآتي به بعد حين.

منظمة مراسلون بلا حدود ليست لها معايير موضوعية قارة، هناك عام اللي كتعطينا 52 معيار، وعام كتجيب 40 معيار وعام آخر كتجيب 43 معيار، ذلك الذي يسمح لها بأن ترتب الدول في الخانة التي تكون قد رتبها هي بكيفية تعسفية مسبقا، ثم ليس هناك تمييز عند (Reporters sans frontières) بين تهمة موجهة إلى أي صحفي بصفته مواطنا في قضايا الحق العام أو في مؤاخذات قانونية تهم ممارسة الحرية.

هذا الذي أشرت إليه، السيد المستشار المحترم، بأنه عندنا المتابعات، هل تعلمون بأن مجموعة من المعايير التي تؤخذ هي لما شي واحد كيدير دعوى بواحد الصحفي اللي ما خلصش الدين ديالو أو بغا يتنوعر على شي واحد اللي كان كاري لو البار ولا اشراها بالكريدي وما بغاش يخلصها، هذا كيدخل في خانة حرية التعبير، هذا ما يحصل، والذي يجب أن ندد به لأنه لا يليق بدولة محترمة مثل المملكة المغربية.

أضيف، تقوم هذه الجمعية بتجميع كل قضايا الصحافة المعروضة على المحاكم دون القيام بالفصل الواجب للتمييز بين القضايا التي ترفع من لدن الحكومة، والتي قد يكون المراد منها التضيق، ومواطنين عاديين، شي واحد اللي وقع القذف ديالو ووقع السب ديالو ومشي أمام المحاكم كيقول أعباد الله أنا كتطلب من المحكمة تنصفي، هاذ الجمعيات غتقول: كتديروا الدعوى بزاف ضد المحاكم.

بتعبير آخر، خصنا باش نكونو ديمقراطيين في المغرب نقولوا: "أيها المواطنون إلى قذفكم شي واحد وإلى سبكم ما تمشيوش للمحاكم، راه غيديروا علينا واحد الترتيب خايب" هذا الذي يقع.

عندما أقول بأن عملية بهلوانية ليست في المستوى، أعرف ماذا أقصد، ممكن أن أكمل بعد حين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد التوزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

احنا في الواقع ملي طرحنا هاذ السؤال، لم نقل على أنه التقارير الدولية كلها تقارير موضوعية وقد قلناها في السؤال، أن جل التقارير الدولية يمكن فيها نقاش، ولكن لا يمكننا داخل المغرب، ما عايشينش في جزيرة الواقواق، أن نقول احنا داخل المغرب أي تقرير صدر راه ضدنا، ما تكونش عندنا ذيك الحساسية المفرطة بالنسبة للتقارير الدولية.

للمستشارين المحترمين السادة: العلمي التازي، عبد الحميد أبرشان، محمد البكوري، محمد برطني، محمد المفيد.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، مرة أخرى أنا أقدم لكم هذا السؤال اللي عندو طابع اجتماعي، وتعرفو بأنه المجهودات الجبارة التي تبذلها الوزارة ديالكم، لا في نطاق المخطط الاستعجالي، اللي الحمد لله في هذه السنة ونصف بدا يعطي نتائج ديالو، لهذا هناك واحد المشكل عويص جدا، بدون شك راه عندكم اطلاع عليه، كانوا واحد جوج مراسيم اللي تداروا، مرسوم 2.6.171 والذي يغير ويتم المرسوم رقم 02.2.854 الصادر في شهر ذي الحجة 1429 موافق 10 فبراير 2003 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية.

هذه المراسيم أقصوا فئة عريضة من الأساتذة الذين تم توظيفهم كمعلمين مؤقتين أو متدربين في التعليم الثانوي، وحرّمهم من التدرج في الترتي أسوة بزملائهم العاملين في المؤسسات الإعدادية والثانوية.

هذه الفئة التي تم توظيفها سنة 1979 وما قبل، يعني فئة مهمة جدا، والتي قامت بالواجب، حيث آنذاك حيث وضع شروطا إنما هو هذه المراسيم بجوج وضعوا شروطا تعجيزية، في الدرجة الثانية خصو يكون في الدرجة الثانية نتاع السلم 10، واشترط التوفر على السلم 8، مع 4 سنوات كأقدمية في هذا السلم، لاجتياز امتحان التخرج من المراكز التربوية والجهوية.

السيدة الوزيرة، أعتقد بأنه انعكاس هذا الوضع الذي ترتب على هذا المرسوم السالف الذكر، أضر بفئات عريضة من رجال ونساء التعليم الذين قدموا خدمات جليلة وساهموا في حل إشكالية الحصاص الذي كان حاصلا آنذاك في الأطر التعليمية، إضافة إلى انعكاسات سلبية على المستوى الإداري والمادي وحرّموا من عدة مكنتسات.

لذا، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن حل استعجالي، كما قلت في البداية كين ذاك المخطط الاستعجالي اللي هو حقيقة غادي يمكن لو بكل صراحة ينقذ التعليم بصفة عامة في المغرب إن شاء، ولكن حتى يكمل، مازال عام ونصف آخر باش نكملوه، هادي من النقط اللي خصها حقيقة تقبّطوها بعين الاعتبار.

ولهذا، نطرح عليكم السؤال: ما هي الإجراءات التي يمكن لكم أن تتخذونها لهذه الفئة العريضة، والتي قدمت الكثير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

أريد أن أتم في نقطتين سريعتين قبل أن أستسمحكم بالرد على ما تفضلتم به السيد المستشار المحترم.

أريد أن أضيف معيارا آخر ديال هاذو اللي مصنفينا في الأخير، راه ملي كقول مضحك، ماشي غير مضحك، مضحك ويبيكي، تصوروا أنه من بين المعايير، وبكل جدية، أن الدول كيعطيوهم نقط سلبية، تصوروا أن النقط السلبية التي تعطى للدول التي يتم فيها اغتيال الصحفيين هي أقل من النقط السلبية التي تعطى للدول التي يوضع فيها الصحفيون في السجن، بتعبير آخر إذا بغيت يكون عندي تصنيف مزيان خصني تقتل الصحفيين، ماش ندير لهم حاجة أخرى، وهذا هو قمة الاستهتار ديال (Reporters sans frontières)، وأقولها أمام الملأ.

ثم يعني العبث وصل بهذه الجمعية إلى أنها من بين المعايير الكارثية ديالها، وأتحمل المسؤولية في أنها كارثية، تقول بأن الدول التي ليست فيها تلفازات حرة، هذا تصنيف على برا، بتعبير آخر أن الدولة اللي فقيرة أو المجتمع ديالها فقير وماشى باستطاعته يدير تلفازات حرة، غادي نصنفها أصلا في مؤخرة القافة، بتعبير آخر احنا ما عندناش تلفزة حرة لحد الساعة، كانت (Medi1) ودابا ولات عمومية، معنى ذلك لأنه دخلت (Medi1) للقطاع، ولات تلفزة عمومية، ذلك سنؤدي ثمنه بالرجوع إلى الوراء مرة أخرى، أنظروا قمة الاستهتار في التقرير ديال (Reporters sans frontières)، وعندي أشياء كثيرة عنجي ونقولها في الوقت المناسب.

جوابا على الموضوع، أنا أتفق معك، السيد المستشار المحترم، الحوار الوطني الذي أحبيه وأحبي ما هو بصدد الوصول إليه، نحن بصدد انتظاره وانتظار التوصيات والخلاصات التي سيتمخض عنها، ونعتبر أنه كان محطة هامة جدا في مسار المعالجة الجماعية الديمقراطية الرصينة لموضوع الحريات ديال التعبير.

ثم المجهود الذي تفضلتم بالقول بأن الحكومة مطالبة بالقيام به، نحن نؤكد بأن ذلك المجهود مسؤوليتنا جزئيا، ولكنه مسؤوليتنا كجزء من كل، هو مسؤولية الجميع، وقتلم بأن المسؤولية على عاتق أيضا السلطة التشريعية، وأضيف الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني والصحافيين، نحن في حاجة إلى مجهود جماعي في نطاق الاختلاف الذي يؤسس لوحدة وطنية رائعة، هذا هو المغرب، وكذلك يجب أن يبقى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وشكرا السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الآتي الموجه للسيدة وزيرة التربية الوطنية حول إقصاء فئة الأساتذة الذين تم توظيفهم في إطار معلمين مؤقتين أو متدربين،

السيدة لطيفة العبيدة، كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.
السيد المستشار المحرم،

السؤال ديا لكم، السيد المستشار، يعيد إلى الواجحة فئة من أطر وزارة التربية الوطنية التي هي أساتذة السلك الإعدادي، التي كانت عندهم واحد المجموعة من المشاكل في تدبير المسار الإداري ديا لهم، والتي كانت الوزارة اشتغلت مع الفرقاء الاجتماعيين خلال سنة 2005 من أجل حل هذا المشكل، وكان واحد العمل قوي وجاد، قمنا به على صعيد الوزارة مع النقابات التعليمية، وأفضى هذا العمل إلى اتفاق 14 دجنبر 2005، التي على إثره جاء المرسوم ديال 2006 التي تحدثتو عليه السيد المستشار المحترم.

وبطبيعة الحال كذلك تسوية وضعية هاذ الأساتذة التي في الحقيقة استفادوا من سنوات جزافية، تحتسب في مسارهم الإداري، تراوحت بين سنة و4 سنوات من أجل تسريع وتيرة ترقيتهم من السلم 10 إلى السلم 11، استفاد من هذه الإجراءات 15200 أساتذة وأستاذ، واعتقدنا آنذاك بأن المشكل ديال أساتذة السلك الأول تم طيه بشكل نهائي، لأننا تفاوضنا كثيرا مع وزارة المالية والوزارة الأولى آنذاك، وحصلنا على هذه المكنتسات التي كانت انعكاساتها المالية تقدر بمليار درهم.

الآن تبين على أنه هناك بعض الأطر التي مازالت تحس بأنها ربما مسها نوع من الحيف من جراء هذه العملية أو من جراء عدم إدراجها في هذه العملية، وكنا توصلنا برسائل كتابية من فرق برلمانية أخرى بهذا المجلس، والملف الآن عاود فتحناه من جديد، وراه احنا كندرسوه داخل الإدارة باش نشوفو واش كاينة شي إمكانية أننا نحصيو هاذ الناس ونشوفو كيفاش إلى كانت المطالب ديا لهم عادلة، كيف يمكننا أن نستجيب إليها؟ هذا ما يمكن أن أقوله لكم الآن السيد المستشار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيدة الوزيرة على الاهتمام التي عاطين لهذه الفئة من رجال ونساء التعليم التي قدموا الكثير للبلاد، ولهذا يستحقون على كل حال مللي شفتو بعدا المشاكل ديال الأكثرية ديا لهم، أعتقد التي بقاو ما بقاوش بزاف، يله أعتقد ما بين 300 أو 400 الناس التي بقيت في المجموع، ولهذا ملي دازوا ذوك 1600 أو 1700، أطلب منكم باسم فريق التجمع الدستوري الموحد باش تقبطوا بعين الاعتبار هذا الطلب نتاع هاذ الفئة، خصوصا وهو الأكثرية فيهم قريوا للتاريخ نتاع التقاعد.

قدموا خدمات كثيرة للمغرب، ما فيها باس إذا يمكن لكم.. ونشكركم مسبقا على التدابير التي يمكن لكم تتخذوا باش تصفيو هاذ الملف بصفة نهائية، وغادي نتوب على النقابات في نطاق الحوار، يمكن لكم تدمجوا هاد الشئ في نطاق الحوار وتفكوا المشكل نتاع هاذ الفئة التي تستحق كل الخير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نتنقل إلى السؤالين المواليين، يجمعها وحدة الموضوع، ويتعلق الأمر بوضعية أساتذة التعليم الخاص، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد بوفير عبد الكريم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس..

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة، يعلم الجميع أن التعليم الخاص ببلادنا أصبح يعرف تطورا كبيرا، حيث انتقل مجال اشتغاله وتأطيره من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي والإعدادي فالتأهيلي وكذلك التعليم العالي.

ونظرا للإقبال المتزايد للأسر المغربية على هذا النوع من التعليم، فإن الحاجة إلى المدرسين أصبحت هي الأخرى في تزايد مستمر، خصوصا حاملي الشهادات، غير أننا نلاحظ، السيدة الوزيرة، أن وضعية هذه الشريحة وظروف اشتغالها غير مشجعة، ذلك أن نوعية التعاقد معها يفتي تعاقدنا قصير الأمد وغالبا ما يشمل سنة واحدة قابلة للتجديد، كما أن هناك حالات ينعدم فيها التعاقد أصلا، الأمر الذي ينعكس على نفسية وعطاء مجموعة من الأساتذة، هذا فضلا عن شبه غياب لأي تأمين أو تغطية اجتماعية، فضلا عن عدم استفادتها من برنامج التكوين المستمر، وبالتالي التمكن من مواكبة المستجدات البيداغوجية. من هذا المنطلق، نسائلكم، السيدة الوزيرة، هل تفكرون في وضع قانون يلزم هذه المؤسسات الحرة بنظام تعاقد طويل الأمد، يمكن هؤلاء الأطر من العمل في ظروف ملائمة ومستقرة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه عدم تفعيل الحكومة للاتفاق الإطار المتعلقة بالنهوض بالتعليم الخصوصي، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مروان، عبد الحميد السعداوي، محمد بورمان، إبراهيم فضلي، لحسن بلبرصي.

الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس، هذه أسئلة مختلفة عن الأسئلة الأخرى، أنا متأسف، حتى يقع الجواب على هذا عاد أطرح السؤال ديالي.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال الأول.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

بحال اللي كي عرف الجميع، قطاع التعليم الخصوصي هو الآن من القطاعات الاقتصادية الكبرى، حيث أنه يساهم في التنمية الاجتماعية ويقدم خدمات التربية والتكوين لفائدة أكثر من 580 ألف تلميذة وتلميذ، أي ما يعادل 9.2% من مجموع المندرسين بالتعليم الابتدائي والثانوي.

كذلك هذا القطاع يشغل حوالي 71 ألف إطار وعون، منهم أكثر من 48 ألف بشكل قار، وتخضع مؤسسة التعليم المدرسي الخصوصي للأحكام المنصوص عليها في مدونة الشغل، وبالتالي فإن العاملين في هذا القطاع يستفيدون لزوما من التغطية الاجتماعية والصحية المقدمة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

كما تخضع هذه المؤسسات إلى مراقبة الأعدان المكلفين بتفتيش الشغل طبقا للمادة 530 من المدونة، وتخضع كذلك لمراقبة تربية وإدارية من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين للتأكد من التزامها وتقيدها بمقتضيات القوانين الجاري بها العمل وفق مقتضيات المادة 22 من القانون 06.00 بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي.

وبطبيعة الحال هناك كذلك تنسيق محكم مع قطاع التعليم المدرسي الخصوصي من أجل جعل العاملين بهذا القطاع يستفيدون من دورات التكوين التي تنظمها وزارة التربية الوطنية لفائدة العاملين بها، وآخر مثال على ذلك استفادة المدرسين بالابتدائي من برامج التكوين المتعلقة ببيداغوجيا الإدماج، التي تعتبر من المستجدات التي جاء بها البرنامج الاستعجالي.

فإذن من حيث المراقبة، هناك أجهزة للمراقبة التي تراقب قانون الشغل وتابعة لوزارة التشغيل، كذلك هناك مراقبة تربية وإدارية تمارسها الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وهناك تعاون من أجل تأطير وتكوين العاملين داخل هذا القطاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار تعقيب.

المستشار السيد بوغمر عبد الكريم:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا هذه المنطقة الرمادية هي التي نبحت عنها، وهو التواجد بين التشغيل والتعليم.

المسألة، السيدة الوزيرة، لا تتعلق، وهذا هو الخطير، معقول، نطبق قانون الشغل، ولكن المسألة لا تتعلق بشركات أو مؤسسات تنتج لنا كراسي، راه صناعة أجيال، صناعة أجيال في غياب الحكومة، هذه المناطق المظلمة أو المناطق الرمادية هي الخطيرة، هي التي تقع فيها شي حوايج، نحن لن نمر للمجال التربوي وتكلم عن أمور تقع، وكيف تتكون تلك الأجيال، المسألة ديال المراقبة راه لم تصل إلى ذاك المستوى، احنا مرتبطين بالمجال وكنشوفو شي حوايج.

خص الحكومة تفكر أن ما يقاش هذا المجال في هذه المنطقة الرمادية، أن لا نعتبر هذه مؤسسة وشركة تنتج، راه صناعة جيل، صناعة واحد الإنسان اللي ممكن واحد الوقت يصنع خارج المنظومة الأخلاقية والتربوية والدينية ديال هاذ البلاد، وهذا هو الخطير، هو أن منصايوش شي حاجة مادية، كصنعوا الإنسان، والأخطر من هذا، الرخص تعطى لواحد المجموعة ديال الناس، كتعطى للمعلم اشكارة، هذا هو الخطير، كايته أمور أخطر من مسألة التشغيل.

السيدة الوزيرة، المسألة ديال التكوين، هاذ الشي كلشي يقال، ولكن على أرض الواقع كسبقي أمور نمررو بها الوقت، ومسألة أن الحكومة تفكر في أن نخرج من منطقة وزارة التشغيل ووزارة التربية الوطنية، لأن الأمر إذا تعلق السيدة الوزيرة بالإنسان، الإنسان اللي احنا كنعولو عليه في المستقبل، إذا خلياته في أيادي ديال معلم الشكارة، نقولو السلامة لهذه البلاد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

هو في الحقيقة، السيد المستشار، هناك مقتضيات قانونية توطر هذا القطاع، وهناك يعني مستلزمات يجب أن تتوفر في مؤسسات التعليم الخصوصي، لا من حيث التأطير ديالها بإدارة تربية مؤهلة ولا الأساتذة، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات تخضع لقانون العرض والطلب، فالآباء لا يسجلون أولادهم في مؤسسات التعليم الخصوصي إلا عندما يتأكدون من توفر الجودة اللازمة.

أنا أعتقد بأن القانون 06.00 جاء بمستجدات مهمة في هذا المجال، والوزارة الآن تطبق هذه المقتضيات، ومازلنا نشتغل كذلك مع الجمعيات

المؤطرة لهذا القطاع من أجل الرفع من جودة أداء مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي وفقا لما تم الاتفاق عليه في الاتفاقية الإطار التي سوف تكون موضوع السؤال المقبل. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي موضوعه عدم تفعيل الحكومة للاتفاق الإطار المتعلق بالنهوض بالتعليم الخصوصي، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، عبد الحميد السعداوي، محمد بورمان، إبراهيم فضلي، لحسن بلصري. الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

زملائي،

بتاريخ 8 ماي 2007 تم التوقيع باسم الحكومة، بواسطة 7 وزراء على ما يسمى بالاتفاق الإطار بين الحكومة ومثلي مؤسسات القطاع الخاص للتربية التكوينية، وذلك استنادا إلى كون الميثاق الوطني للتربية والتكوين يعتبر التعليم الخصوصي شريكا رئيسيا إلى جانب الدولة للنهوض بالتربية والتكوين، وهو مرفقا عموميا يساهم في تنمية الموارد البشرية وإنعاش الشغل، إلى جانب مبررات أخرى متعددة لن يمكننا الوقت من ذكرها، ويرمي هذا الاتفاق الإطار إلى تأهيل القطاع وتسريع وتيرته وهيكلته، وذلك باعتماد مجموعة من الآليات.

إن مضمون اتفاقية الإطار المذكور سالفا بقي دون تنفيذ ولا تفعيل، لذا نسألكم، السيدة الوزيرة، عن أسباب عدم التزام الحكومة بمقتضيات ما أمضت عليه، وكذلك نريد أن نعرف تصوركم المستقبلي للدفع بهذا القطاع الذي هو أيضا معول عليه، وقد أعطيت الأرقام مؤخرا، وهي أرقام مهمة جدا 580.000 تلميذ، 9%، والمتنظر أن نصل إلى 20% إن شاء الله في أفرق 2015، و 2015 ما بقاش بناتنا بزاف. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس، وللسيد المستشار على طرحه هذا السؤال. بالفعل شكلت اتفاقية الإطار التي تم توقيعها في مايو من سنة 2007، شكلت منعطفا في تاريخ التعليم الخصوصي، بحيث أن الدولة أقرت مرة

أخرى بأهميته والتزمت بمجموعة من التدابير التحفيزية من أجل تشجيع هذا القطاع.

كذلك تم إحداث آليات لتتبع تفعيل الاتفاق الإطار، وهي لجنة خاصة على صعيد الوزارة الأولى، تجتمع باستمرار، وتضم ممثلين عن القطاعات الحكومية وممثلين عن قطاع التعليم المدرسي الخصوصي، وكذلك لجان قطاعية على صعيد التعليم المدرسي، التعليم العالي والتكوين المهني من أجل تتبع التزامات الأطراف في هذا المجال.

فيما يتعلق بالتعليم المدرسي، عندنا اللجنة القطاعية وعندنا لجان موضوعاتية كذلك التي تجتمع باستمرار من أجل معالجة كل القضايا وكذلك يعني الإعداد لمستقبل هذا القطاع، وقد اشتغلت هذه اللجنة على تبسيط دفتر التحملات المتعلقة بفتح مؤسسة ديال التعليم الخصوصي، كذلك اشتغلت على الجودة، عقدت 16 لقاء جمهوية مع أرباب مؤسسات التعليم الخصوصي، وكذلك كما أشرت إلى ذلك سابقا اشتغلنا وأدجنا أطر مؤسسات التعليم الخصوصي في برامج التكوين المستمر التي تنظمها الوزارة. فيما يتعلق بالإجراءات التحفيزية، دعوني أذكر بسرعة الالتزامات وما تم تحقيقه في هذا المجال، ففي مجال الإعفاء من الرسوم الجمركية تم إعداد الصيغة النهائية المنشور حول الاستفادة من الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة للتجهيزات والأدوات التعليمية المستوردة من الخارج تفعيلا لاتفاقية اليونسكو، هذا المشروع هو الآن في التوقيع عند السيد الوزير الأول، ضرائب الجماعات المحلية تم إعفاء مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي من ضرائب الجماعات المحلية بواسطة القانون 47.06 المتعلقة بضرائب الجماعات المحلية، والذي دخل حيز التطبيق ابتداء من فاتح يناير 2008.

فيما يتعلق بالآليات التمويل المشترك للدولة والأبنك، تم إحداث صندوق إنعاش التعليم الخاص (FOPEP)، استفاد منه إلى حد الآن 57 مشروعا بمجموع استثمارات تقدر قيمتها ب 170 مليون درهم، برامج إنعاش التشغيل تم التوقيع على اتفاقية الشراكة ما بين الوزارة و(ANAPC) ومثلي القطاع الخصوصي من أجل تكوين مجموعة من الشباب للاشتغال داخل هاذ القطاع، والآن نحن بصدد التوقيع على اتفاقية إطار أكثر شمولية، ويمكن أن أوصل هذه الإجراءات في التعقيب إذا سمحتم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيدة الوزيرة على هاذ الشي اللي بلغتيه لنا، أنا مسجل عندي الحاجة اللي هي حقيقة اشتغلتم معنا فيها هي المتابعة فيما يتعلق بالمراقبة حول الجودة، حول المراقبة الصحية، إلى غيرها... والتربوية، لكن على مستوى التمويل أنا بحثت عن هذه الصناديق ولم أجدها، كما أن الأمر الذي كان يتعلق بمطلب أساسي هو رفع اليد عن بعض الأراضي المعدة

الاتفاقية الإطار عملت واحد النظامين للتحفيز: النظام العام والنظام الخاص
اللي هو تعاقدي.

في الحقيقة اللي خصنا الآن نجتهدو فيه ونوضعو لو التصور واللي احنا
الآن كدشتغلو، ولكن محتاجين كذلك لأفكار الإخوان ديالنا في القطاع
الخصوصي، هو أننا نوضعو واحد التصور جديد للمؤسسات خصوصية،
تدخل في تعاقد حقيقي مع الدولة، وبطبيعة الحال منين غنكونو في هاد
الإطار ديال التعاقد حول مشروع تربوي، آنذاك سوف تكون هناك
التزامات من الطرفين، وبطبيعة الحال ستكون هناك تحفيزات إضافية في
هذا الإطار كما نصت على ذلك الاتفاقية الإطار.

نحن بطبيعة الحال منفتحون على الاقتراحات، ونحن نشغل حاليا على
هذا الموضوع، وسوف نكون شاكرين للسيدات والسادة المستشارين على
مساهمتهم في هذا الموضوع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الرابع الموجه للسيدة وزيرة التربية الوطنية موضعه الحصيلة
الأولية وآفاق تدريس الأمازيغية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد
اللطيف أوعمو، أحمد الرحموني، أحمد حاجي، عبد العزيز جناح، محمد
عذاب الزغاري.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

لقد تم إدراج الأمازيغية في البرامج التعليمية منذ عدة سنوات في إطار
توجه عام لبلادنا، يعترف بمكانة الأمازيغية لغة وثقافة في هويتنا الوطنية،
هذه الخطوة الهامة التي أقدمت عليها وزارة التربية الوطنية أصبحت عرضة
لملاحظات متباينة، بل إن أطرافا معينة تريد حصر تدريس الأمازيغية في
جانب شكلي ومحدود وحتى الدعوة إلى التراجع عن هذا المكسب، مما
أصبح يثير تخوفات عدد من الفاعلين، خاصة في الحقل الثقافي الأمازيغي.

فبعد هذه التجربة بإيجابياتها الأكيدة وسلبياتها المحتملة، يجدر بنا التساؤل
عن الحصيلة الأولية لعملية تدريس الأمازيغية والتقييم العام الذي تقدمه
وزارة التربية الوطنية لهذه التجربة وعن الثغرات التي تعرفها والعوائق التي
تقف في وجه تطويرها.

كما نساءلكم، السيدة الوزيرة، عن آفاق تدريس الأمازيغية في
المؤسسات التعليمية العمومية، لكن أيضا المؤسسات الخصوصية التي تخضع
مبدئيا للتوجيهات العامة للدولة ولمضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

للبنات المدرسية، لم تنبؤها أتم، وخليونا غير نشربوها من الخواص،
وقعت مشاكل، ما استطعناش أننا.. لا اتما ابينتو لا خليتونا احنا نشربو،
غير رفعوا غير يديكم.

النقطة الثانية، النظام الضريبي، ديال الجماعات ما نهضروش عليه لأن
شي دريهات، شي دراهم على كل تلميذ، أعتقد 5 دراهم ولا شي حاجة على
التلميذ، هادي ماشي مهمة، اللي مهم هو أننا ما خصناش نعتبرو كما أن
المدونة لا تعتبر أن التعليم داخل في التجارة، خصنا نعتبروه أيضا نحن في
التعامل اليومي ليس داخل في التجارة، ولذلك راه ملي تضربني أنا، يعني
الضريبة راه كديرها للأب لأنه أنا (Je fais le travail de)
percepteur) أنا كدير العمل ديال القابض، كقبض من الأب وكعطي
الدولة.

وبالتالي هذا أعتبره غير معقول تماما لأن طلبت من القطاع الخاص
يقوم بالدور ديال الدولة وفي نفس الوقت كتقول لو الله يخليك جيب لي
الفلوس، هاد الشي ماشي معقول، يعني لا يقبل، غير مقبول، فلناس اللي
ضربوا تمارا وتيخلصوا على وليداتهم مخصناش نطلبو منهم أنهم يخلصوا حتى
الضريبة للدولة، عيب.

فإذن يجب أن نجد إطار تضريبي أو ضريبي مغاير لما هو قائم الآن على
اعتبار الآن أنه نفس الإطار اللي كينطبق على الشركات ديال البناء وديال
حاجة أخرى يطبق على التعليم، والمغايرة يعتبرون أن التعليم معني من
الضرائب وهذا خطأ، أنا أصححه الآن، كثير من الآباء يعتبرون أن التعليم
غير مضرب، فهو نفس جميع الشركات التي تشتغل في المغرب، وبالتالي
ليس هناك إعفاء. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

إلى اسمحتو، السيد الرئيس، غير نكمل هاد الإجراءات اللي كان
منصوص عليها في الاتفاق الإطار:

رأسال المخاطرة، ويتعلق الأمر بضمان المشاريع الممولة في إطار صندوق
إنعاش التعليم الخاص (FOPEP) في حدود 60% و 85% بالنسبة
للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

الولوج إلى العقار، وتم إصدار منشور السيد الوزير الأول في شأن
تنفيذ بنود اتفاقية الشراكة من أجل تشجيع القطاع الخاص للتربية
والتكوين، وكذلك أشياء اللي متعلقة بالدعم والتنسيق مع قطاع التربية
الوطنية.

النقاش الذي يثيره السيد المستشار، في الحقيقة كان هو النقاش اللي
دار قبل التوقيع على الاتفاقية الإطار سنة 2007، وبطبيعة الحال هاد

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس والسيد المستشار المحترم.

بالفعل، السيد المستشار، لقد حقق تدريس اللغة الأمازيغية بالمؤسسة التعليمية حصيلة إيجابية منذ انطلاقتها في الموسم الدراسي 2003/2004، أي منذ 6 سنوات، حيث تقدم تدريس هذه المادة الجديدة على المنظومة التربوية، واتسع أفقيا وعموديا، حيث بلغ عدد التلاميذ الذين يدرسون هذه المادة برسم سنة 2009/2010 ما يناهز 527000 تلميذة وتلميذ، وهو ما يشكل نسبة 15% من مجموع تلاميذ التعليم الابتدائي، ويرتقب في إطار الخريطة المدرسية للموسم الدراسي الحالي أن يرتفع عدد التلاميذ ليقرب من 600000 تلميذة وتلميذ أي بنسبة 19% من عدد المتدربين بالتعليم الابتدائي، كما بلغ عدد الأقسام التي تدرس بها اللغة الأمازيغية برسم سنة 2009/2010 ما يفوق 22000 قسم، وهو ما يشكل 18% من مجموع الأقسام بسلك التعليم الابتدائي، ومن المتوقع برسم الموسم الدراسي الحالي أن يرتفع عدد هذه الأقسام إلى 24000 قسم، وكان بالإمكان أن تكون الحصيلة أفضل لولا إكراه الموارد البشرية المؤهلة لتدريس اللغة الأمازيغية.

وفي هذا الإطار، ومن أجل إعداد الموارد البشرية، فقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات بتنسيق تام مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في البداية تم أولا إدراج اللغة والثقافة الأمازيغيتين ضمن مناهج التكوين بمؤسسات تكوين أساتذة التعلم الابتدائي، والآن هذا المنهج اللي هو غلافه الزمني 80 ساعة، يتم تفعيله في كل مؤسسات تكوين أساتذة التعليم الابتدائي، ويستفيد منه بطبيعة الحال كل الأساتذة الجدد الذين يلجون هذه المؤسسات.

كما أنه تم فتح مسالك في الجامعات، خصوصا في ثلاث جامعات اللي الآن العدد ديال الطلبة اللي كيتبعوا الدراسات ديال اللغة والثقافة الأمازيغية، يبلغ 785 طالبة وطالب، كما أنه تم فتح ماستر في اللغة والثقافة الأمازيغيتين في جامعة ابن زهر باكادير.

بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم مجموعة من التكوينات للأساتذة العاملين بالمؤسسات التعليمية دائما بتنسيق ودعم كبير من طرف المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الذي ساهم هذا المعهد بشكل فاعل في إعداد البرامج والمنهج والكتب المدرسية.

فيما يتعلق بالتعليم الخصوصي، في الحقيقة بالرغم من أننا في الوزارة نشرنا مذكرة تطلب من مؤسسات التعليم الخصوصي أنها تدرس الأمازيغية، في الحقيقة العدد ديال المؤسسات التي أدخلت هذه اللغة مازال متواضعا.

فيما يتعلق بأفاق تطوير هذا التدريس، نحن الآن بصدد الاشتغال على تقويم مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، نقوم بتقويم لهذه التجربة من أجل استخلاص الدروس والعمل على تحسين الممارسات التي سرنا عليها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين،

في الواقع كان غرضنا في طرح هذا السؤال هو أن نستمع إلى ما تفضلتم باطمئناننا حوله في مدى مواكبتم الجادة لهذا المشروع الصعب والشاق والأساسي في تطوير حياتنا وتطوير مجتمعتنا، ونشكركم جزيل الشكر على ما تفضلتم من بيانات تدل على أنكم استحضرتم في سياستكم كل ما يتطلبه الاستحضار لإنجاح هذا المشروع، وهنئنا لكم كذلك.

ثم كذلك نجدوننا من خلال طرح هذا السؤال هو أن نرسخه كمكتسب قوي وعظيم في تطور هذا الشعب وفي كذلك نموذج تنموي لبناء المغرب الحديث، لأن تدريس اللغة الأمازيغية ليس الغرض منه هو التباهي أو المنافسة اللغوية أو المنافسة الثقافية، بل الغرض منه الأساسي هو تفعيل كل المقومات الحضارية والهوية للمجتمع من أجل تقوية تماسكه لمواجهة التحديات الكبرى التي تنتظره.

فأظن أننا نلامس هذا الهدف من خلال ما تفضلتم باطلاعنا عليه من البرنامج الذي يتطور، ليس من السهل في ظرف وجيز أن نصل إلى تدريس 520 ألف تلميذ أو فتح ما يزيد عن 24 ألف قسم، ولكن المرغوب هو أن يفهم الجميع على أن هذه السياسة تعتبر ضمن السياسات العمومية للمنتظر التربوي الجديد للمغرب الحديث، وبالتالي فإنه لا يمكن أن نتصور في المستقبل مغرب أو مغاربة دون أن يستشعروا كلهم بمكون يتضمن كل المقومات البناء الصحيح لهاته الهوية التي هي الدينامو الأساسي بمختلف أعراقهم وأصولهم ولغاتهم وأديانهم، ولكن أن يكونوا شهداء على أنفسهم بالافتخار والاعتزاز بالانتماء إلى هذه الحضارة الأطلسية الكبيرة.

صحيح على أن هناك سوء فهم أو لم تستجمع عوامل الاندماج في السياسة العمومية من طرف التعليم في القطاع الخاص الذي توليه الدولة الآن ونظامك التعليمي أهمية وتعتمد عليه كجناح لتكامل هذا المشروع وأن يساهم فيه، فعليه أن يفهم ولم يعد من المقبول أن يتضرع بغياب الأطر أو الموارد البشرية، عليه أن ينخرط بكل ما تملكه المسؤولية والواجب الوطني في أن لا يجرم الجيل أو نصف أو عدد من الأجيال الذين يتابعون دراستهم من هذا المكتسب الذي يبينه المغرب في تقوية شخصيته وذاته من خلال ما

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب عن السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بحال اللي كنتعرفوا، السيدات والسادة المستشارين، الوزارة الآن أو قطاع التعليم العالي يتوفر على 19 حيا جامعي، تمكن من إيواء حوالي 35 ألف طالب وطالبة، من بينهم 19 ألف طالبة، وهو ما يمثل تقريبا نسبة 10% من مجموع الطلبة المسجلين بالتعليم العالي، ولا يؤدي الطالب مقابل السكن في هذه الأحياء سوى 40 درهما شهريا، علما أن توفير سرير بإقامة جامعية يكلف اليوم 45 ألف درهم، كما تناهز مصاريف صيانتها 4 ألف درهم سنويا.

وفي إطار الانخراط الفعلي للمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية لبلوغ الأهداف المسطرة ضمن العقدة البرنامج الموقعة في أكتوبر 2009 بين المكتب والدولة أمام جلالته الملك، ولإعطاء دينامية جديدة لعمل المكتب من أجل المساهمة في الجهود التي تقوم به الوزارة للنهوض بقطاع التعليم العالي وتميمته وتحسين جودة خدماته، ولأجل الاستجابة لطلبات الملحة للطلبة والطالبات، فإن العمل جاري لإعطاء الانطلاقة ابتداء من هذه السنة لبناء 5 أحياء جامعية جديدة وتوسيع الطاقة الاستيعابية ب7 أحياء جامعية، وتهيئة وإصلاح 14 حيا جامعي.

وهكذا سوف يتم الرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية بحوالي 10 آلاف و400 سرير إضافي أي بزيادة أكثر من 30% بالنسبة للطاقة الاستيعابية الحالية، وسوف يتم فتح 4 آلاف سرير في السنة المقبلة إن شاء الله يعني 10 آلاف و400 في أفق 2012 و4 آلاف في السنة المقبلة. وبالنسبة لشروط ولوج الطلبة للأحياء الجامعية فهي متضمنة في النظام الداخلي لهذه الأحياء، حيث يعتبر السكن حقا لكل الطلبة المسجلين بصفة قانونية في المؤسسات الجامعية وكذا طلبات المدارس والمعاهد التي لا تتوفر على قسم داخلي.

ونظرا لكثرة الطلبات مقارنة مع العرض التي تقدمه الأحياء الجامعية، فقد تم وضع مقاييس لقبول الطلبة، يمكن اختصارها في ما يلي: المستوى الاجتماعي للطالب، التفوق العلمي والموقع الجغرافي لسكنى آباء وأولياء الطلبة.

ويستثنى من الخضوع لهذه المقاييس المرشحون من ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين تدرس طلباتهم حسب كل حالة وكذا الطلبة الأجانب في حدود الحصص المخصصة لهم.

يتوفر عليه من ذات قوة، مصدرها التنوع والتعدد الذي يضمن لها الاستمرار والتقوية في المستقبل.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الخامس موضوعه شروط الولوج للأحياء الجامعية وخاصة طلبة التعليم العالي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد فوزي بنعلال، محمد السوسي الموسوي، محمد كريم، عبد الحميد بلليل، خالد الإبراهيمي.
الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

يعرف المغرب تحولات جد مهمة على كافة الأصعدة، وهذه التحولات هي رهينة بتوفير شروط موضوعية لإنجاحها واستخلاص نتائجها.

فعلى المستوى التعليمي، هناك وعي من قبل الحكومة من أجل الرفع والرقى به وجعله في مصاف مستويات الدول المتقدمة التي تشجع وتخصص ميزانية مهمة تصرف فقط لتطوير وتميية البحث العلمي، لذا يجب تشجيع الطلبة بالمغرب من أجل التسجيل في السلك العالي المتابعة دراستهم والحصول على شواهد ودبلومات علمية عالية للانخراط بقوة في المنظومة الدولية.

إلا أن طلبة التعليم العالي يواجهون عدة مشاكل تعوق وتحول دون متابعة دراستهم العلمية، وخاصة منهم أبناء الطبقة الفقيرة والمعوزة، من بينها ضمان الإيواء والسكن بالأحياء الجامعية الذي يعتبر أدنى مطلب بالنسبة للطلاب الجامعي، الشيء الذي يجبط من عزيمته وإرادته في المضي قدما نحو التحصيل العلمي، مما ينعكس سلبا على مجال البحث العلمي الذي نراهن عليه من أجل الانخراط الفعلي والقوي لضمان شروط مجتمع تقدمي حداثي ومتطور، الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن سبل تحقيق شروط البحث العلمي الذي من بين وسائل نجاحه هو توفير كافة المتطلبات الضرورية، من سكن ومنح وغيرها، وذلك يجعل الطالب الباحث في محور دائرة اهتمام الحكومة باعتباره فاعل أساسي في إنجاح المنظومة التعليمية والإقلاع التنموي.

لنا نساألكم، السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات الاستعجالية التي تنوون اتخاذها من أجل حل معضلة السكن الجامعي بالنسبة للطلبة بشكل عام والطلبة الباحثين بالسلك العالي بشكل خاص؟

وشكرا.

انتقاؤهم وبطبيعة الحال لا بد أن ننتبه إلى هذه المقاييس وأن نحيطها بالمزيد من الشفافية والموضوعية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال السادس موضوعه إشكالية النقل المدرسي بالعالم القروي في إطار المخطط الاستعجالي، للمستشارين المحترمين السيد محمد المفيد، عبد القادر سلامة، أحمد بنيس، عبد المالك الأعرح، الغازي لغرابية.
الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

بعد مرور أشهر قليلة على بداية الدخول المدرسي شتنبر 2010 وفي خضم النقاش الدائر حول مصير الإصلاحات الكبرى التي يعرفها قطاع التعليم ببلادنا، وتقييم العشرية الأولى للتعليم والمخطط الاستعجالي الذي بادرت به الوزارة من أجل إنقاذه ما يمكن إنقاذه، نلاحظ وبكل أسف - أقول وبكل أسف - أن هذه الإصلاحات والمجهودات المبذولة من طرف وزارتك لازالت لم تؤت أكلها بالعالم القروي، ونجد أن مستوى التسرب المدرسي وعدد الأطفال غير المتحقين بالمؤسسات التعليمية في تزايد مستمر، أولا بسبب غياب البنية التحتية من طرق وإنارة وتجهيزات أساسية، وهذا ليس من اختصاص وزارتك، وسنوجه السؤال إلى الجهة المختصة.

وثانيا، وهو الأساس، غياب الوسائل البسيطة لتمكين الأطفال من الوصول إلى المؤسسات التعليمية، وخصوصا منها الابتدائية والإعدادية، والتي تفصلها أحيانا عدة كيلومترات عن الدواوير والمجمعات السكنية، حيث أن الأمر يتعلق بتدبير محلي للوسائل المتاحة، فإن عملة التنسيق بين مندوبية الوزارة والسلطات المحلية بهذه المناطق كفيلا بإيجاد حلول لهؤلاء الأطفال، وإن اقتضى الحال الاستعانة بالعربات المحرورة بالدواب لتجميع هؤلاء الأطفال وتمكينهم من الوصول إلى مدارسهم وأقسامهم الدراسية المنتشرة هنا وهناك.

لذلك نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن حجم التنسيق بين وزارتك والسلطات المحلية بهذه القرى والدواوير من أجل الحد من الهدر المدرسي بسبب صعوبة التنقلات، خصوصا ونحن في فصل الشتاء وما يعرفه هذا الفصل من تقلبات جوية، ستكون لها انعكاسات سلبية على العملية التعليمية برمتها.

من ناحية أخرى وبخصوص الطلبة الباحثين، فإن إدارة المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية وفي إطار التوسيعات المبرمجة هذه السنة للرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية، هذا المكتب سوف يأخذ بعين الاعتبار وضعية هذه الشريحة، وذلك بتشديد غرف ذات سرير واحد أو سريرين لتلبية رغبات هذه الفئة التي تتطلب ظروفًا ملائمة لاستكمال مشوارها الدراسي.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد فوزي بنعلال:

شكرا السيدة الوزيرة، وطبعا نشكر السيدة الوزيرة على هذه الإيضاحات وهذه المجهودات التي تقوم بها الحكومة، ولكن ما أود أن أقوله هو أنه بالنسبة للأحياء الجامعية، أريد أن أثير اهتمامكم، السيدة الوزيرة، بأن هناك حيف مع الطلبة الباحثين، واللي باغي نبغكم، السيدة الوزيرة، وهو أنه هنا في الرباط هناك أحياء جامعية يقطنها موظفين، أناس خارجين على التعليم، وهذا أطلب باش تفتحوا تحقيق في الموضوع لأنه بكل صراحة هنا في أكادال، في الحي الجامعي ديال أكادال فيه موظفين ساكين ويقتنوا فيه ويخلصوا الكراء من فوق، وكاين كذلك بالنسبة ديال الإناث، أنا كقول كاين واحد عدم المراقبة لأن كيخص يكون تحقيق في الموضوع.
وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

فقط، السيد المستشار، ربما غير أوكد لك بأن هذه الاختلالات اللي شرتو لها هي اختلالات الآن مأخوذة بعين الاعتبار، وكاين اشتغال عليها من أجل أولا المزيد من تدقيق المعايير المعتمدة في تحويل الأسبقية للطلبة حسب ما سبق أن أشرت إليه في الجواب، وكذلك يعني من أجل ضمان تكافؤ الفرص أمام هذه الخدمة التي تقدمها الدولة.

إن الاختلالات الآن راها مرصودة، وكاين فرق تشتغل من أجل حلها إما بحال ذاك الشي اللي قاتي ديال الموظفين أو ناس اللي كيقاوا ساكين ولو كيساليو القرية كيقاوا ساكين، أو كذلك يعني ضرورة اعتماد الشفافية في اختيار المستفيدين لأول مرة من هذه الأحياء الجامعية، وربما غير واحد الرق على سبيل المثال إلى كانوا الأعداد الآن ديال المستفيدين هي 35 ألف، فكل سنة كيكون هناك 11 ألف مستفيد جديد، اللي كيم

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس، وشكرا السيد المستشار على اهتمامه بهذا الموضوع الحيوي، اللي هو بالفعل من المواضيع التي توّرقتنا جميعا، وهو الهدر المدرسي الذي من ضمن أسبابه هذا السبب ديال البعد عن المؤسسة التعليمية، خصوصا بسلك التعليم الإعدادي، وهذا علاش البرنامج الاستعجالي جاء بهذه الخدمة الجديدة، اللي في الحقيقة مكانتش موجودة في الميزانيات ديال الوزارة من قبل، الخدمة ديال النقل المدرسي، ما كانتش موجودة ولكن كانت هناك مبادرات من طرف الجماعات المحلية ومن طرف جمعيات المجتمع المدني، كذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من أجل توفير النقل لأعداد من التلميذات والتلاميذ.

لجاء البرنامج الاستعجالي ورفع سقف الطموح علاقة بهذا الموضوع وقررنا باش يكون في أفق 2012: 50000 مستفيد من النقل المدرسي على حساب الوزارة، وما بين 2009 و2010 تم في الحقيقة تسجيل 31000 مستفيد من النقل المدرسي بميزانية الوزارة، وذلك إما عن طريق الحافلات التي يتم اقتنائها أو كراؤها، أو عن طريق اقتناء وتوزيع الدراجات الهوائية.

بلا شك أنكم بطبيعة الحال في علاقتكم مع الإدارات المحلية للوزارة تعرفوا هذا المشكل، كان عندنا مشكل ديال أننا ملي كنبغيو نكتريو الخدمات نلقاو مقاولات ديال النقل، ولكن ما كلقاوش هاذ الشيء في الوسط القروي، الشيء الذي اضطرنا معه أننا نعمل اتفاقية شراكة مع (ANAPEC) من أجل التشجيع على إحداث مقاولات للنقل المدرسي، وبطبيعة الحال هاذ المسألة عندها عدة مزايا:

أولا، توفر لنا خدمة ديال النقل؛

ثانيا، توفر فرص للشغل وللدخل بالنسبة للشباب بهذه الأوساط.

إذن من جهتنا عاملين ما يتعين القيام به، نسق كذلك مع زملائنا في قطاع الداخلية وعملنا اتفاقية شراكة، اللي احنا الآن نشغل، نفعلها ولكن نشغل من أجل رفع وتيرة أداء هذه الاتفاقية في كل المجالات، وبطبيعة الحال كلما تضافرت الجهود وانخرطت الجماعات المحلية في هذا المجال كلما استطعنا أن نحقق المزيد من المكتسبات.

والهدر المدرسي اللي كتكلموا عليه، السيد المستشار، المؤشرات ديالو تراجعت بفضل هذه الإجراءات، ولكن ما يمكن تراجع بشكل ملموس إلا إلى كانت التعبئة المحلية من حول المدرسة، واحنا شقنا نماذج ديال هاد التعبئة اللي في الحقيقة كترجع لهاد الهدر المدرسي كيتحسب بالوحدات،

ويتم رصدها وتتبعها من طرف الفعاليات المحلية والمسؤولين في الوزارة، ولكن الجهات اللي ما فيهاش هاد تضافر الجهود رها كتبقي بالعشرات والمئات، وربما هادي مناسبة باش نوجهو نداء لكل الفعاليات من أجل المزيد من الانخراط إلى جانب قطاع التربية والتكوين من أجل حل هذه المعضلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد المفيد:

نشكركم السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم الذي نشاطركم فيه الرأي، ذلك أن تحقيق البرنامج الاستعجالي "مدرسة النجاح" كما تنشدها وزارتمك تتطلب تكثيف الجهود لمحاربة الهدر المدرسي بالعالم القروي، تتطلب توفير آليات التحفيز لمحاربة الهدر المدرسي بالعالم القروي، تتطلب توفير آليات التحفيز على الذهاب إلى المدرسة وخصوصا وسائل النقل التي تعتبر من أهم العوائق التي يلاقها أطفال البادية المدرسين عموما، خاصة الفتيات القرويات.

ومن أجل هذا، اتخذت بعض المبادرات من الجمعيات، سواء بشكل فرادي أو في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، على عاتقها توفير حافلات لنقل الأطفال إلى المدارس، لكن، السيدة الوزيرة، لا زال هناك عدد كبير من القرى والبوادي، وخصوصا تلك المتواجدة بالمناطق الوعرة التضاريس يعانون هذا المشكل المزمع، خاصة في جهة فاس بولمان، ويمكن أن نذكرها تحديدا كمنطقة أوطاط الحاج بحكم بعد المدارس على الساكنة وأحوال مدينة بولمان بفعل تساقط الثلوج، وهذا مشكل، وأحوال إقليم صفرو وإقليم مولاي يعقوب في غياب البنية التحتية من طرقات وانجراف التربة.

واليوم، السيدة الوزيرة، بلغ إلى علمنا أن الدراسة توقفت في هذه النواوير وبعض المدن المغربية كالدار البيضاء، مثلا اليوم كنشوفو رغم كونها قطب حضري كبير اليوم انقطعوا الأطفال عن المدارس.

ونؤكد لكم، السيدة الوزيرة، على ضرورة انخراط الجماعات القروية ومسؤولي الإدارة وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ وهيئات المجتمع المدني، كنهيل بإنجاح حلول لهذا الإشكال الذي تعاني منه بوادينا وقرانا، وعلى الوزارة أخذ المبادرة من أجل التنسيق المشترك والفعال بين هذه المكونات لإيجاد حلول جذرية وواقعية، تكون إحدى الآليات التي تحد من الهدر المدرسي والتسرب، وتمكن تلامذة العالم القروي من الولوج بشكل منتظم لأقسامهم الدراسية لتحقيق مدرسة النجاح المنشودة من قبلكم السيدة الوزيرة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحت العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

بطبيعة الحال، السيد المستشار، هاد الشيء الذي كنتقوله احنا ما يمكن إلا نتفق عليه، والوزارة الآن قائمة بواحد الجهود كبيرة، لا فيما يتعلق بالإمدادات المالية التي خصصتها الحكومة لقطاع التربية الوطنية، ولا من خلال الجهود الكبيرة، والتي ما فيها باس ننوه بها، التي يقوموا بها المسؤولين على صعيد الجهات والأقاليم وعلى صعيد المؤسسات التعليمية وكذلك الأطر التعليمية بالمؤسسات التعليمية.

وفي الحقيقة احنا محتاجين للمزيد من الدعم من الجماعات المحلية ومن منظمات المجتمع المدني لأن المغرب شاسع الأطراف وحاجيات المواطنين كثيرة، ولا بد أن تتضافر الجهود من أجل تحقيق الأهداف التي نضبو إليها جميعا.

فيما يتعلق بالدار البيضاء، إذا كانت المدارس قد توقفت عن العمل فذلك يدخل في إطار الإجراءات الاحترازية من أجل الحفاظ على أرواح وعلى صحة التلميذات والتلاميذ والأساتذة والأساتذات، لأن ما عرفته الدار البيضاء من تهاطلات مطرية، هي تهاطلات غير عادية وغير مألوفة، فلا بد أن تصاحبها إجراءات استثنائية كذلك للحفاظ على سلامة مرتفقي المؤسسات التعليمية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال السابع والأخير موضوعه المخطط الجديد للعرض الجامعي، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، عبد الحميد السعداوي، بناصر أزوكاغ، لحسن بوعود، عبد القادر قوضاض.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد إدريس مرون:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السؤال ديالي يتعلق بالبناءات ديال المؤسسات الجامعية، قررتم باش تنقصوا في هذا الوقت من البناءات ديال المؤسسات الجامعية في انتظار أنكم تديروا مخطط متكامل وذلك في أفق أن المصاريف تكون في مكانها، احنا متفقين على هاد الشيء، احنا كنعقدو من الوقت اللي اهضرتو لنا على هاد الشيء لأن غادي تكون الدراسة انتهت، إذن ابغينا نعرفو أشنو هي النتائج ديالها؟

ثانيا ابغينا نعرفو واش اقتربتو وادمجتو معكم المنتخبين محليا وإقليميا وجمهويا فيما يتعلق بالاختيار ديال هاذ المؤسسات، اعتبارا أن كل مؤسسة جامعية غادي تدار إلا وغتجيب مجموعة ديال المصاريف الجديدة، غادي تفرضها على الجماعات المحلية، سواء كانت بلديات أو جماعات إقليمية أو جمهوية، وبالتالي هناك خدمات جديدة لابد أن تتضافر ولا بد من الشركاء ديالكم يأخذوها بعين الاعتبار.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحت العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بالفعل بعد إرساء البرنامج الاستعجالي للفترة 2009-2012، الذي يروم إعطاء نفس جديد للإصلاح من خلال تطبيق عدة تدابير تم توسيع وملاءمة العرض الجامعي وإغناش البحث العلمي ومواجهة الإشكالات الألفية لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، كالموارد البشرية والحكامة، اعتمدت الوزارة هذه التدابير ضمن أفق بعيد المدى، يسمح بإنجاز إصلاحات هيكلية، تفضي إلى وضع مفهوم جديد لجامعة المستقبل، التي ينبغي أن تكسب رهان التوافق ما بين الانتظارات الوطنية ومستلزمات العولمة ومواجهة المنافسة الدولية في ميدان التكوين والبحث.

وفي هذا السياق، أطلقت الوزارة دراسة تم إعداد مخطط مديري لتوسيع عرض التعليم العالي في أفق 2025، وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من هذه الدراسة، وتم وضع تشخيص لوضعية منظومة التعليم العالي والقيام بالمقارنات الدولية وتقديم العناصر الأولى للرؤية المستقبلية.

وسيتم الشروع في إنجاز المرحلة الثانية الخاصة بالتصميم المدير في أفق 2025، ويشمل الآفاق الوطنية والجهوية لنمو الطلب على التعليم العالي، مقاييس موجهة لإحداث الجامعات والمؤسسات الجامعية، خريطة استشرافية للجامعات والمؤسسات الجامعية، الوسائل المادية والبشرية الضرورية لتفعيل هذا التصميم المدير، تقديم اقتراحات لمواجهة إشكالية تأطير منظومة التعليم العالي في أفق 2025.

وفي انتظار إنجاز التصميم المدير، هذا الجزء الثاني من الدراسة سوف ينتهي العمل فيه حوالي شهر فبراير، يناير/فبراير، وسوف يعرض بطبيعة الحال.. أنا عتقو لكم أشنو هي الطريقة ديال المصادقة والحوار اللي غادي يتم حول هذا الموضوع.

بالمسائل التي كنشوفوها مستعجلة في إطار هذا المخطط.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزيرة في إطار الرد على
التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحر العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، مجال الذي قلت لكم هو المسألة مرتبطة بالدراسة، أنا
أعطيت المعطيات التي هي كتهما وبطبيعة الحال نحن مستعدون لتقديم كل
التوضيحات في اللجنة المختصة، إما بمناسبة دراسة مشروع القانون المالي أو
في مناسبات أخرى نزولا عند رغبة السادة المستشارين.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، نشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة، وننتقل
إلى الجلسة المخصصة للتشريع.

وفي انتظار إنجاز التصميم المديرى الذي بهم أفق 2025، وضعت
الوزارة في إطار المخطط الاستعجالي برنامجا لتأهيل وتوسيع المؤسسات
القائمة للاستجابة لتزايد الطلب على التعليم العالي، كما أنها بصدد إنجاز كل
المشاريع المبرمجة في إطار مختلف المبادرات الوطنية، من ضمنها مبادرة 10
آلاف مهندس ومبادرة 3 آلاف و300 طبيب.

اللي هو مقرر، السيد المستشار المحترم، هو أنه ملي ينتهي العمل بهذه
الدراسة وتكون نتائجها واضحة سوف يتم عرضها على المجلس الأعلى للتعليم
لأنه مجال اللي تتعرفوا هذا هو الفضاء اللي الآن نعرض عليه كل القضايا
المرتبطة بمستقبل المنظومة، والذي هو مشكل من كل الفعاليات، من
برلمانيين وممثلي النقابات ومثلي الأمهات والآباء وكذلك القطاع الاقتصادي.
إذن فهذه هي المحطة اللي ننظرها ربما في شهر مارس أو لا أبريل، إنما
الدراسة سوف تنتهي إن شاء الله يناير أو فبراير المقبل بحول الله.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيدة الوزيرة.

سجلت فيما يتعلق بالأسئلة السابقة جوابكم الدقيق على كل الأسئلة،
حقيقة أنا مرتاح للأجوبة السابقة لا ديال السؤال ديالي لا ديال الزملاء
اللي دازت، لكن فيما يتعلق بهذا السؤال الجواب بقي عاما، وأعتقد أنه
عندنا الفرصة ديال القانون المالي باش نحدد معكم بعض الأسئلة فيما يتعلق